المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

يناير 2026

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

اليمن 2026.. اقتصاد ما بعد «المجلس الانتقالي»

دخل عام 2026 دخولاً دراماتيكياً رافقته التعقيدات الاقتصادية والسياسية والأزمة الإنسانية المتفاقمة. فبينما تطوي أوراق السياسة فصولاً وتفتح أخرى، وتتغير خارطة النفوذ العسكري على الأرض، تظل «الأزمات المعيشية» هي الحقيقة الوحيدة التي لا تقبل التبديل في حياة اليمنيين خلال العام الجديد، فخلف الضجيج السياسي يبرز «رغيف الخبز» و«الراتب المنتظر» و«تعافي العملة» كأكبر التحديات التي تواجه المواطنين، في واقع اقتصادي مثقل بالانقسام النقدي وتآكل المداخيل.

واستقبل المواطن اليمني العام الجديد بحالة من الإنهاك الاقتصادي الشامل، فالريال الذي يواصل ارتباكه، واضطراب البيئة الاقتصادية والمؤسسات الخدمية، يضعان الملايين أمام الامتحان المعيشي الأصعب. وبينما ترسم التقارير الدولية مؤشرات قاتمة، تظل المعيشة اليومية هي الميدان الحقيقي الذي لم يحقق فيه أي طرف نصراً يُذكر، ويبقى العنوان العريض للعام الجديد هو البقاء في انتظار ما يحمله القادم.

السعودية تفكك المجلس الانتقالي

الأيام الأولى من شهر يناير 2026 شهدت تحولات عسكرية وسياسية لها وقْعُها الاقتصادي بالضرورة. إذ تفكك «المجلس الانتقالي الجنوبي» بوضوح، مع صعود حاسم لقوات «درع الوطن» المدعومة من السعودية، التي سيطرت على المناطق الشرقية في حضرموت والمهرة، وتمددت نحو مدينة عدن التي شهدت هي الأخرى حالة من الاستنفار الأمني الذي شل حركة الحياة.

وأعلن سالم الخنبشي، محافظ محافظة حضرموت الذي عُيّن قائداً عاماً لقوات درع الوطن، عن نجاح كامل في تأمين مديريات الساحل والوادي والصحراء، وقال إن القوات استكملت انتشارها في كافة المواقع الحيوية، بما في ذلك تأمين مطار سيئون الدولي والمرافق السيادية والخدمية، وستقوم بالزحف لفرض «سلطة الدولة» في محافظات شبوة وأبين وصولاً إلى عدن. وبالتوازي، سيطرت قوات «درع الوطن» على محافظة المهرة وتسلمت المواقع الهامة مثل القصر الجمهوري ومطار الغيضة الدولي وميناء نشطون.

وشهدت عدن اختفاء رئيس المجلس الانتقالي -المدعوم من الإمارات- «عيدروس الزبيدي»، وكذلك تجفيف منابع نفوذ المجلس الانتقالي داخل هيكل الدولة، وإقالة العديد من مسؤوليه البارزين من مناصبهم الحكومية وإحالتهم للتحقيق، مثل وزير النقل عبدالسلام حُميد، ووزير التخطيط واعد باذيب، ومحافظ عدن أحمد لملس الذي عُيّن بدلاً منه عبدالرحمن شيخ اليافعي.

وفي أوائل يناير عاشت عدن تحت وطأة حظر تجوال صارم لم يُرفع إلا يوم الجمعة 09 يناير، حيث مُنعت الحركة من التاسعة مساءً حتى السادسة صباحاً. ورافق ذلك اتهامات من المجلس الرئاسي لقوات الحزام الأمني بتنفيذ عمليات اختطاف واعتقالات تعسفية وتقييد حركة المواطنين عند مداخل المدينة.

وأعلن المجلس الرئاسي من الرياض عن إسقاط عضوية «عيدروس الزبيدي» من المجلس، واتُّهم من قِبل التحالف الذي تقوده السعودية بأنه قام بتوزيع الأسلحة والذخائر في عدن لإحداث فوضى قبل هروبه.

وفي تفاصيل ما وُصف بـ«الهروب السري»، قال التحالف إن الزبيدي هرب ليل 07 يناير عبر واسطة بحرية تُدعى (BAMEDHAF) من ميناء عدن باتجاه إقليم «أرض الصومال»، مع إغلاق نظام التعريف (AIS) للتمويه. ومن ميناء بربرة، استقل الزبيدي طائرة «إليوشن» (IL-76) برحلة رقم (MZB-9102) تحت إشراف ضباط إماراتيين، حيث هبطت في مقديشو ثم اتجهت نحو الخليج العربي لتستقر أخيراً في مطار الريف العسكري بأبوظبي. لاحقاً أعلنت هيئة الهجرة والجنسية الصومالية فتح تحقيق فوري في هذا «الانتهاك السيادي» للمجال الجوي الصومالي.

في مقابل هذه التوترات، انزلقت عدن في أتون الفوضى، حيث تعرضت مؤسسات خدمية للنهب. وانسحبت القوات المحسوبة على الانتقالي من جميع مديريات عدن، فيما تسلمت قوات العمالقة رسمياً تأمين المواقع الاستراتيجية، مثل قصر معاشيق الرئاسي، ومبنى بنك عدن المركزي، ومطار عدن الدولي والمجمع القضائي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وسط هذا الانهيار العسكري للانتقالي على الأرض، برز تضارب في المواقف السياسية، فبينما أعلن القيادي في الانتقالي «محمد الغيثي» وصول وفد المجلس إلى الرياض للمشاركة في محادثات، ثم أعلن عن «حل المجلس الانتقالي الجنوبي»، أصدر الانتقالي عبرقنواته الرسمية المعروفة بيانات نفت حل المجلس، كما رفض الإعلان عن تشكيل كيان يطلق على نفسه «المجلس الوطني الجنوبي» الذي ضمّ أسماء محسوبة على الانتقالي.

انتهت مرحلة شراكة الضرورة بين الانتقالي و«الشرعية»، في الوقت الذي غادرت فيه الإمارات اليمن واختارت المراقبة الأقرب إلى الصمت، فيما بدأت مرحلة جديدة تسيطر فيها قوات «درع الوطن» المدعومة سعودياً على المشهد بالكامل، وسط تساؤلات مفتوحة حول مستقبل الجنوب اليمني وما ستؤول إليه الأوضاع على المدى القريب.

الاقتصاد اليمني فتيل الأزمات ومفتاح الحل

مع هذه التطورات، قدّم المبعوث الأممي إلى اليمن «هانس غروندبرغ» إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، قال فيها إن عدم الاستقرار السياسي والأمني يترجم نفسه فوراً وبشكل مؤلم في القطاع الاقتصادي. إذ لم يعد الاقتصاد مجرد ملف جانبي، بل صار الواجهة الأولى لمعاناة المواطن والمقياس الحقيقي لنجاح أو فشل أي تهدئة سياسية.

شدد المبعوث الأممي على أن الأسر اليمنية استنفدت كافة أدوات الصمود، مما يجعل الاقتصاد في حالة «تأهب للانهيار» عند أي هزة سياسية بسيطة. ويمكن تلخيص المظاهر الاقتصادية لعدم الاستقرار في «تآكل القوة الشرائية» التي أصبحت السمة الغالبة للوضع، و«أزمة السيولة والرواتب» التي يمثل تأخيرها العائق الأكبر أمام تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، و«تدهور الخدمات كعائق تنموي» كونه لا يمثل أزمة إنسانية فحسب، بل يعطل أي فرصة للنشاط التجاري أو الصناعي الصغير.

وبناءً على رؤية غروندبرغ، هناك علاقة طردية خطيرة بين الاضطراب الأمني والضغط على العملة اليمنية. وحث المبعوث «حكومة عدن» على المضي قدماً في الإصلاح المالي لتقليص العجز، معتبراً أن الزخم الحالي في الإصلاح هو الضمانة الوحيدة لمنع الانهيار الشامل.

استقالة حكومة عدن: تركة اقتصادية ثقيلة

أمام المستجدات أعلن «سالم بن بريك» استقالة حكومته في منتصف يناير، بعد سبعة أشهر فقط من توليه المنصب خلفاً لأحمد بن مبارك. بن بريك، الذي عُيّن مستشاراً لرشاد العليمي للشؤون المالية، ترك خلفه تركة اقتصادية ثقيلة، ليحل محله وزير الخارجية الجديد «شائع الزنداني» بتكليف لتشكيل حكومة جديدة تهدف لمواكبة المرحلة المقبلة. وبالتوازي، قال ناشطون إنه كان بالإمكان تغيير الحكومة دون إزاحة بن بريك الذي شغل سابقاً منصب وزير المالية، معتبرين وجوده كرئيس للوزراء ضرورياً نظراً للظروف الاقتصادية والمالية الراهنة.

في الأثناء، أجرى «رشاد العليمي» تعديلات في هيكل المجلس الرئاسي لسد الشواغر الناتجة عن إسقاط عضوية «عيدروس الزبيدي» ثم «فرج البحسني» الذي احتجّ على قرار إقالته. تم تعيين «محمود الصبيحي عضواً في المجلس الرئاسي، وسالم الخنبشي عضواً مع احتفاظه بمنصب محافظ حضرموت.

هذه التغييرات جاءت في وضع معيشي منهار، وفي محاولة لضبط الإيقاع أعلنت السعودية عن حزمة إجراءات، مثل دعم مالي عاجل (إيداع 90 مليون دولار في بنك عدن المركزي) لضمان صرف مرتبات الموظفين المتأخرة لشهرين. كما أُعلن عن إطلاق حزمة مشاريع بقيمة 500 مليون دولار تشمل 10 محافظات، وتستهدف قطاعات الصحة، التعليم، الطرق والكهرباء. إلى جانب مشروع رمزي هو بناء «مسجد خادم الحرمين الشريفين» في جزيرة سقطرى.

رأى محللون لـ«بقش» أن تعيين رئيس وزراء بخلفية دبلوماسية (الزنداني) يهدف إلى استعادة ثقة المانحين الدوليين، شريطة تنفيذ إصلاحات إدارية ومالية صارمة لضمان الشفافية.

في نفس الوقت، لم تمر قرارات الإقالة وحل المجلس الانتقالي مرور الكرام، فقد شهدت عدن مظاهرات مؤيدة للمجلس الانتقالي ولـ«الإعلان الدستوري» الذي كان عيدروس الزبيدي أصدره في 02 يناير، والذي نصّ على بدء مرحلة انتقالية مدتها سنتان قابلة للتمديد مرة واحدة، تُقام خلالها دولة مستقلة.

وفي أول ظهور له بعد أنباء مغادرته إلى الإمارات عبر الصومال، وجّه عيدروس الزبيدي خطاباً عبر منصة «إكس»، قال فيه إن إرادة شعب الجنوب هي مصدر الشرعية الحقيقية، وأبدى تمسكه بالبيان السياسي والإعلان الدستوري كمسار لاستعادة الدولة، ورفض أي حلول تنتقص من الحق الجنوبي أو تفرض واقعاً مرفوضاً.

هذا الصراع السياسي وضع البلاد والاقتصاد في نقطة اختناق، حيث أدت التقلبات السياسية إلى عدم استقرار السوق المالية واستمرار التضخم وارتفاع تكلفة استيراد السلع الأساسية والوقود، وضغوط كبيرة على القطاع الخاص والمستثمرين المحليين نتيجة غياب اليقين.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

استقرار نسبي مدعوم سعودياً.. وجَدَل الرواتب مستمر

رغم ذلك، سجّلت مدينة عدن بعد منتصف يناير مؤشرات قُرئت بأنها إيجابية، بدعم سعودي، تمثلت في الإعلان عن صرف راتب شهر يناير 2026 للتشكيلات الأمنية والعسكرية عبر قنوات مصرفية متعددة مثل بنك القطيبي وبنك عدن الإسلامي وبنك الشمول وغيرها. كما صُرفت رواتب متأخرة (سبتمبر وأكتوبر 2025) لمنتسبي وزارة الدفاع، إلى جانب الإعلان عن صرف راتب شهر ديسمبر الماضي لموظفي الدولة المدنيين.

خدمياً، قالت مؤسسة كهرباء عدن إن الدعم السعودي أدى إلى تحسن واستقرار في استمرارية التيار الكهربائي بالمدينة. وأمنياً، تم إلغاء مسمى «قوات الحزام الأمني» وإعادة هيكلتها تحت مسمى جديد هو «قوات الأمن الوطني»، كما تضمنت الخطط الأمنية إخراج المعسكرات الثقيلة من المناطق السكنية وإعادة توزيع الوحدات الأمنية.

السعودية أعلنت عن حزمة دعم قيمته الإجمالية 1.14 مليار دولار، لتمويل برنامج موسع يشمل 268 مشروعاً ومبادرة تنموية. ويتجاوز المبلغ بكثير الدعم السابق المعلَن في 20 سبتمبر 2025 والبالغ 368 مليون دولار. وقال مجلس الوزراء السعودي إن المملكة احتلت المرتبة الثانية عالمياً والأولى عربياً كأكبر مانح لليمن في 2025 وفقاً لمنصة التتبع المالي للأمم المتحدة.

وارتبطت التحسينات الميدانية في عدن بتحركات سياسية كبرى في الرياض هدفت إلى الملاحقة القضائية بحق الزبيدي (كما سيأتي في الأسطر اللاحقة). إذ بدأت السلطات في عدن تحقيقات قضائية في قضايا فساد مالي منسوبة لـ«عيدروس الزبيدي»، الذي بات يوصف في الإعلام الرسمي بـ«المتهم».

وأشارت الخطوات السعودية الأخيرة إلى رغبة الرياض في تعزيز المؤسسات الرسمية، وتقليل التوترات على الأرض، وخلق بيئة مؤسسية مستقرة تضمن تنفيذ اتفاقيات التهدئة وإعادة الإعمار.

لكن الجدل، وخصوصاً المرتبط بالرواتب، بقي يفرض نفسه بقوة. فرغم التحسن، سلّطت تقارير مرصد «بقش» الضوء على فجوة اقتصادية مقلقة، إذ ما زال الموظفون المدنيون (موظفو القطاعات المدنية بعدن وأبين ولحج ومحافظات أخرى) يعانون من تأخر صرف رواتبهم الشهرية ومنذ أشهر، ما أدى -مع ارتفاع تكاليف المعيشة- إلى أعباء ثقيلة على الأسر التي يعتمد كثير منها كلياً على الراتب الحكومي كمصدر دخل وحيد.

وطالب المعلمون والتربويون في عدن بتحقيق تطبيع الحياة المدنية وصرف الرواتب والمستحقات المتوقفة لثلاثة أشهر (نوفمبر وديسمبر 2025 ويناير 2026). كما أكد معلمو الساحل في حضرموت استمرار الخصومات من رواتب وحوافز المعلمين، بهدف «تطفيش الكوادر التعليمية والتربوية».

ومع الإعلان عن صرف رواتب للتشكيلات العسكرية والأمنية، حدث غليان في أوساطها. ففي محافظة أبين -على سبيل المثال لا الحصر- شكا أفراد من الشرطة العسكرية من اقتطاعات كبيرة بنسبة 50% من إجمالي الراتب، حيث تسلّموا رواتب شهري سبتمبر وأكتوبر 2025 بواقع 60 ألف ريال فقط (من أصل راتب مستحق يبلغ 120 ألف ريال).

وفي محافظة لحج، استنكر منتسبو الشرطة في عدة مديريات مما وصفوه بالازدواجية في صرف الرواتب والإكراميات، عقب إسقاط أسمائهم من آلية الصرف المعتمدة لإدارة أمن المحافظة، مؤكدين استمرار معاناتهم للعام العاشر على التوالي دون إنصاف. كما احتجّ عسكريون في محور عتق بمحافظة شبوة على استمرار توقف صرف رواتبهم منذ خمسة أشهر.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

الصندوق الأسود لاقتصاد الظل.. كيف أدار الانتقالي إمبراطوريته المالية؟

بعد سنوات من الإدارة بعيداً عن الرقابة المؤسسية، أدى انهيار المجلس الانتقالي إلى فتح ملفاته المالية الحساسة، وتكشّفت ملامح اقتصاد موازٍ ضخم كان يُدار خارج أطر الدولة، معتمداً على الجبايات القسرية، والاستحواذ على موارد الوقود، والمخصصات السيادية المفروضة بقوة السلاح، ما ساهم في تجويف الخزينة العامة وانهيار العملة.

تشير البيانات التي نُشرت في يناير الماضي ورصدها «بقش» عبر ناشطين مثل الصحفي فتحي بن لزرق، إلى أن المجلس الانتقالي نجح في بناء منظومة مالية تُدخل إلى حساباته ما يقدّر بـ30 مليار ريال يمني شهرياً، وهي مبالغ لم تمر عبر بنك عدن المركزي أو الموازنة العامة. وتتوزع هذه المبالغ في الآتي:

المخصصات الحكومية القسرية (10 مليارات ريال): بدأ صرف هذا المبلغ بعد شهر واحد من تشكيل المجلس الرئاسي في أبريل 2022. وفرض رئيس الانتقالي الزبيدي هذا المبلغ كشرط للسماح للحكومة بالعمل من عدن، وتم الصرف تحت بند «مصاريف تشغيلية» عبر البنك الأهلي وبنوك تجارية خاصة، مما تسبّب في عجز الحكومة عن دفع رواتب القطاعات المدنية.

جبايات ميناء الزيت والوقود (10 مليارات ريال): فُرضت جباية بدأت بـ12 ريالاً ثم ارتفعت إلى 60 ريالاً (وفي بعض الفترات 25 ريالاً) عن كل لتروقود. وفي أشهر الذروة كان يتم تحصيل نصف مليار ريال عن كل سفينة، وبمعدل 20 سفينة شهرياً. وتمت هذه العمليات عبر شركات تابعة للقيادة مباشرة مثل شركتي «إسناد» و«فقم» التي نفت علاقتها بالزبيدي.

الجبايات اللوجستية والنقاط الأمنية (10 مليارات ريال): في نقاط التحصيل (الرباط، العلم، يافع، الضالع وأبين). وتبلغ رسوم القاطرات 3 ملايين ريال على كل قاطرة بترول من مأرب، و2 مليون ريال على قاطرة الغاز. بينما تبلغ رسوم الحاويات 300 ألف ريال للحاوية الخارجة من الميناء، و900 ألف ريال للحاويات المتجهة شمالاً.

وفقاً للمعلومات، لم تكن الأموال تذهب إلى خزينة الدولة، بل إلى شبكة معقدة من المصالح الشخصية والمؤسسية، ودون دفع ضرائب أو رسوم قانونية، مما أفرغ سيادة الدولة على قطاع الوقود. وكانت اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الجهة المعنية باستقبال جبايات القاطرات والغاز وإدارتها خارج الرقابة. كما استُخدمت البنوك التجارية الخاصة لتحويل المبالغ الضخمة من الريال اليمني إلى عملات أجنبية وتهريبها للخارج، ما أدى إلى غسل هذه الأموال والإسهام في انهيار سعر الصرف.

كان لهذه المنظومة تداعيات كارثية على المواطن والدولة، حيث تحولت مخصصات الرواتب والخدمات الأساسية لصالح «المصاريف التشغيلية» للمجلس، وانعكست الجبايات المفروضة في النقاط والميناء على أسعار السلع الغذائية والأساسية للمستهلك، وتسبب تحويل مليارات الريالات من الجبايات إلى دولار وسعودي وتهريبها في إضعاف القوة الشرائية للريال.

ومع الاستحواذ على 30 مليار ريال شهرياً، أفادت المعلومات بأنه لم يُصرف فلس واحد على الطرق أو الكهرباء أو الخدمات الملحّة، أو حتى الرواتب المنتظمة لقوات المجلس نفسه، التي كانت تعتمد على منح خارجية.

قُرئ ما حدث كسقوط اقتصادي لمنظومة تمويل قامت على الجباية خارج الدولة، وتحويل الموارد العامة إلى أدوات نفوذ، وعبّر ناشطون عن أن انهيار هذا النموذج كشف هشاشة أحد أكبر المشاريع الانفصالية في اليمن منذ حرب الوحدة، ليس فقط من حيث الشرعية السياسية، ولكن من حيث الاستدامة المالية أيضاً، وهو ما يُعد اختباراً لسلطات المجلس الرئاسي والحكومة، المدعومة من السعودية، إذ يُنتظر تفعيل القدرة على تحقيق تغيير واقعي واستعادة الموارد العامة.

بعد الكشف عن المنظومة المالية الضخمة، أصدر النائب العام في عدن قاهر مصطفى، بدفع من السعودية، القرارَ رقم (2) لعام 2026، تضمّن تكليف لجنة قضائية بالتحقيق في وقائع الفساد والإثراء غير المشروع، وتوجيه التهم مباشرةً إلى «المتهم عيدروس الزبيدي»، ولوحظ اعتمادُ أدبيات رسمية جديدة تصف المجلس بـ«المجلس المنحل»، ما يعني سحب أي شرعية قانونية أو سياسية سابقة عنه.

ورأى اقتصاديون، مثل «أحمد الحمادي» في حديث لـ«بقش»، أن نجاح مثل هذا التحقيق القضائي مرهون بجدية القضاء ومصادرة الأموال المستولى عليها وإعادتها للأوعية الإيرادية للدولة، وإصلاح الحوكمة ومنع أي سلطة محلية من التحصيل خارج إطار القانون، وتحويل الإيرادات إلى البنك المركزي لكسر حجة الحكومة بعدم قدرتها على دفع الرواتب.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ملخص لأبرز تفاصيل الملف المالي الخاص بالمجلس الانتقالي - رصد بقش (يناير 2026)

المحور	البيان	التفاصيل الأساسية
حجم الاقتصاد الموازي	إجمالي الإيرادات الشهرية	30 مليار ريال يمني شهرياً خارج البنك المركزي والموازنة العامة.
مصادر الإيرادات	المخصصات الحكومية القسرية	10 مليارات ريال شهرياً فُرضت منذ مايو 2022 تحت بند «مصاريف تشغيلية».
	جبايات الوقود وميناء الزيت	10 مليارات ريال شهرياً من رسوم على كل لتر وقود والسفن.
	الجبايات اللوجستية والنقاط الأمنية	10 مليارات ريال شهرياً من النقاط والطرق.
آلية فرض المخصصات	شرط العمل الحكومي	فرض المبلغ كشرط للسماح للحكومة بالعمل من عدن.
قنوات الصرف	البنوك المستخدمة	البنك الأهلي وبنوك تجارية خاصة، خارج القنوات
جبايات الوقود	رسم اللتر الواحد	بدأ بـ12 ريالاً وارتفع إلى 60 ريالاً (وأحياناً 25 ريالاً).
	تحصيل السفن	حتى 500 مليون ريال من السفينة الواحدة.
	عدد السفن	نحو 20 سفينة شهرياً في فترات الذروة (الإجمالي 10 مليارات ريال).
الجبايات البرية	رسوم قاطرة البترول	3 ملايين ريال على كل قاطرة من مأرب.
	رسوم قاطرة الغاز	2 مليون ريال للقاطرة.
	رسوم الحاويات	300 ألف ريال (داخل عدن) – 900 ألف ريال (إلى الشمال).
الجهة المشرفة	إدارة التحصيل	اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس، دون إدخال الأموال إلى خزينة الدولة.
أثر نقدي	سعر الصرف	تحويل الريالات إلى عملات أجنبية وتهريبها للخارج.
أثر معيشي	أسعار السلع	ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية، وتفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

هل يوحّد القرار الاقتصادي؟

في ضوء المتغيرات يسود نوع من الترقب السياسي الشديد، وتشير قراءات ميدانية إلى أن التوجه نحو صياغة خريطة تحالفات جديدة يعزز حضور سلطة المجلس الرئاسي بعد إقصاء الانتقالي، وهو انقلاب يضع الحكومة أمام امتحان استعادة القرار الاقتصادي وسدّ ثغرات تسرّب الإيرادات من قرابة 200 جهة ومؤسسة حكومية.

وتتمحور خطة الحكومة الحالية حول برنامج الإصلاحات الشاملة، الذي يركز على توحيد الإيرادات وفرض السيطرة على كافة الأوعية الإيرادية والمنافذ وتحصيلها لصالح بنك عدن المركزي، وتفعيل قطاعات الإنتاج ودعم الصادرات لتحسين موارد النقد الأجنبي. لكن اقتصاديين، مثل محمد قحطان ومحمد الكسادي، يرون أن الأزمة في عدن ليست اقتصادية فحسب، بل نتاج صراع على السلطة والثروة، معتبرين أن الاستمرار في تنفيذ القرارات المالية وتوحيد الأوعية الإيرادية هما السبيل الوحيد لضمان بقاء الحكومة وقدرتها على تقديم الخدمات.

ويمر اليمن بمنعطف مفصلي يستوجب الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة الاستقرار والنمو وفقاً للاقتصاديين، وهو ما يتطلب إنهاء الازدواجية الإدارية ودمج التعيينات والأجهزة ضمن هيكل الدولة الرسمي، وإعداد موازنة عامة تنظم الإنفاق العام وتضمن حقوق الموظفين، واستمرار الرقابة على شركات الصرافة ومنع المضاربات لضمان استقرار سعر الصرف.

من ناحية أخرى، يُنظر إلى القرار الاقتصادي بوصفه مرهوناً بالقرار السعودي، إذ تضع المملكة السياسات التي من شأنها إدارة الموارد، باعتبارها الداعم الأول للحكومة وصاحب النفوذ الفعلي حالياً في المناطق اليمنية جنوباً وشرقاً. ووفقاً لاقتصاديين فإن الدعم السعودي الحالي مشروط بمدى قدرة حكومة عدن على إثبات جديتها في الإدارة ومكافحة الفساد، في الوقت الذي لا يزال فيه مسؤولو الحكومة يعملون من الخارج ويستنزفون جزءاً من الموازنة العامة، دون تحقيق أي تقدم على أرض الواقع.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

صنعاء: تمديد آلية دعم المرتبات

شمالاً، أعلنت حكومة صنعاء عن تمديد العمل بالآلية الاستثنائية لدعم مرتبات موظفي الدولة في مناطق الحكومة التي لا يزال مئات الآلاف من موظفيها يرزحون تحت وطأة أزمة رواتب خانقة دخلت عامها العاشر.

مجلس النواب في صنعاء أقر في يناير الماضي تمديد العمل بالقانون رقم (2) لسنة 1446هـ، الذي يضع إطاراً قانونياً «مؤقتاً واستثنائياً» لمحاولة معالجة ملف المرتبات وحقوق صغار المودعين. ووجّه المجلس حزمة من التوصيات للحكومة، وأبرزها تقديم تقرير مفصل يوضح حركة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بهذه الآلية الاستثنائية، ومنع إحالة أي موظف إلى التقاعد ما لم يتم استيفاء كامل حقوقه الوظيفية والتأمينية لضمان عدم خروج الموظف إلى دائرة الفقر المطلق، والتشديد على تسوية أوضاع التربويين والتربويات المتطوعين الذين سدوا عجز العملية التعليمية خلال سنوات الحرب وصرف مستحقاتهم المتأخرة، واستكمال المعالجات الخاصة بأموال المودعين الصغار في البنوك، والتي تجمدت بفعل أزمة السيولة والانقسام النقدي.

وزارة المالية بصنعاء قالت إن هذا التمديد يأتي ضمن سياق مرحلة «التغيير والبناء»، مشيرةً إلى ضرورة التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمواجهة «الظروف الاستثنائية». وستستمر عملية الصرف بنفس الوتيرة الحالية، وهي وتيرة يراها موظفون غير كافية ولا تغطي الاحتياجات الأساسية.

كما تشير احتجاجات لموظفين إلى عنصر التمييز الداخل في الآلية، من خلال تقسيم الموظفين إلى ثلاث فئات متفاوتة، وهي: فئة الراتب الكامل التي تشمل وحدات مثل مجلس القضاء الأعلى ومجلس النواب ومجلس الوزراء والمجلس السياسي، وفئة نصف الراتب (المنتظم) حيث تُصرف شهرياً للجهات التي لا تمتلك موارد ذاتية تغطي رواتب وأجور العاملين فيها، وفئة نصف الراتب (غير المنتظم – ربع راتب) وتشمل الوحدات التي لديها موارد ذاتية تغطي رواتب موظفيها، لكن نفقاتها التشغيلية تفوق مواردها.

ويبقى الواقع الميداني للموظف اليمني خطيراً، مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتراكم الديون على كاهل الموظفين لدى الأفراد والبنوك والمحلات التجارية، وتدهور الخدمات العامة التي باتت تفرض أعباءً مالية إضافية على المواطن.

ورأى مراقبون أن تمديد الآلية المؤقتة لعام 2026 يؤكد أن الحلول الجذرية لملف الرواتب لا تزال بعيدة المنال بناءً على المعطيات الحالية، وأن الملف لا يزال مرهوناً بالتوافقات السياسية الكبرى وتوحيد البنك المركزي اليمني.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

نفط اليمن في معادلة النفوذ و«بلحاف» الغازية في قبضة السعودية

باتت ثروة اليمن من النفط والغاز سلاحاً في يد القوى المتصارعة، وظهر ذلك من خلال جعل حقول النفط وموانئ التصدير نقاطاً استراتيجية لفرض النفوذ أو تعطيل الخصوم، بينما يبقى المواطن متفرجاً على الثروة اليمنية التي تتقاسمها النخب، وسط تآكل الولاء الوطني لصالح ولاءات فرعية نتيجة الإقصاء من عملية صنع القرار وتوزيع العوائد.

وأمام التغيرات التي حدثت خلال شهري ديسمبر ويناير الماضيين، لم يعد مستقبل الاستقرار في اليمن متوقفاً على كمية البراميل المصدرة، بل على عقد اجتماعي جديد يرتكز على الشفافية المطلقة وتحويل إدارة النفط من ملف مغلق إلى حق متاح للمعرفة العامة، وكذلك ضمان تمثيل حقيقي للمجتمع في الرقابة على الموارد، واعتبار النفط ملكية عامة تهدف لتحقيق تنمية شاملة لا وسيلة لتمويل الصراعات.

في هذا السياق، قُرئ التنافس في اليمن بين السعودية والإمارات بأنه انتقل من تنسيق داخل تحالف واحد إلى مواجهة نفوذ، وأن ما كان يُقدَّم لسنوات بوصفه تلاقياً تكتيكياً في الأهداف، بات اليوم اشتباكَ مصالح ورؤى، مع الأخذ بعين الاعتبار بوجود ثروة النفط والغاز اليمنية في حسابات الدولتين والقوى المحلية التي تدعمها الدولتان.

إذ ترى تحليلات أن تصاعد التوتر بين السعودية والإمارات لم يكن وليد لحظة انفعال سياسي، لكنه نتيجة مسار طويل من التعقيدات المرتبطة بالنفط والسيطرة على القرار في الجنوب، في الوقت الذي قدّمت فيه السعودية «حضرموت» النفطية بأنها استراتيجية للأمن القومي السعودي.

فحضرموت، بثقلها الجغرافي وموقعها الاستراتيجي، تمثل شرياناً نفطياً بالغ الحساسية، خاصة مع ارتباط جزء من إمداداتها وترتيباتها النفطية بالسعودية. من هنا يمكن فهم سبب القلق الذي انتاب الرياض مع بروز مطالب واضحة بإخراج ما عُرف بـ«جيش الدفاع النفطي» واستبداله بقوات جنوبية محلية تتولى حماية الأرض والثروة، في خطوة اعتبرتها السعودية تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية.

واعتبرت تحليلات لمؤيدين للمجلس الانتقالي أنّ أي محاولة «جنوبية» لإعادة ترتيب البيت الداخلي أو بناء قوات تتولى حماية المنشآت النفطية، تُقابَل بردود فعل سعودية حادة، انتهت بالتصعيد العسكري في ديسمبر، في مشهد عمّق الشعور بأن النفط هو البوصلة الحقيقية للتحركات السعودية في حضرموت.

في إطار آخر، أعلنت السعودية عن توقيع اتفاقية مع وزارة الكهرباء بحكومة عدن وشركة «بترومسيلة» لشراء المشتقات النفطية من بترومسيلة، بهدف تشغيل أكثر من 70 محطة كهرباء في المحافظات، وتبلغ كميات المشتقات النفطية إجمالي 339 مليون لترمن مادتي الديزل والمازوت، بقيمة 81.2 مليون دولار. لاحقاً أفادت تقارير بتحسن تشغيل محطات التوليد.

السعودية تسيطر على «بلحاف» الغازية

ذهاباً إلى محافظة شبوة النفطية، أشار مرصد «بقش» في تقرير استند على معلومات من صحيفة «إنتلجنس أونلاين» الفرنسية، إلى انتقال السيطرة الفاعلة على منشأة «بلحاف» لتسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال من النفوذ الإماراتي إلى النفوذ السعودي، وهذا التطور عبّر عن استراتيجية سعودية جديدة تهدف إلى تقليم أظافر النفوذ الإماراتي وإعادة رسم موازين القوى في المناطق الحيوية.

حسب معلومات «بقش»، تُدار المنشأة الآن من قبل قوات «درع الوطن»، بينما تصف التقارير الدولية ما حدث بأنه «طرد» لنفوذ الإمارات من أهم منشأة غازية في البلاد.

وتُعد منشأة بلحاف المشروع الاقتصادي الأضخم في تاريخ اليمن، وبلغت تكلفتها الإنشائية قرابة 5 مليارات دولار، ودخلت السوق العالمية في فبراير 2009، بعد أن صُمّمت لإنتاج 6.7 ملايين طن متري سنوياً. وترتبط المنشأة بقطاع (18) في محافظة مأرب عبر خط أنابيب يمتد بطول 320 كيلومتراً، وهي متوقفة عن الخدمة منذ أكثر من 9 سنوات بفعل ظروف الحرب، مما تسبب في خسائر فادحة للاقتصاد اليمني وحرمانه من أهم مصادر النقد الأجنبي.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

ورغم وصول الصادرات من المنشأة إلى 3.8 مليارات دولار في 2014، إلا أن صافي حصة الحكومة اليمنية تراوح فقط بين 665 و740 مليون دولار، وذلك بسبب طبيعة العقود طويلة الأجل ونظام تقاسم الأرباح مع الشركاء الدوليين.

وأصبحت شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية، المشغل الرئيسي للمشروع، في قلب التجاذبات السياسية، إذ تواجه الآن نمطاً جديداً بعد سنوات من إدارة أصول توتال تحت مظلة النفوذ الإماراتي.

وتزامن هذا التحول مع حضور الرئيس التنفيذي لتوتال «باتريك بويانيه» في أسبوع أبوظبي للاستدامة، في محاولة للتكيف مع الواقع الميداني الجديد الذي تفرضه السعودية.

ووفق تقديرات، فإن السعودية تسعى من خلال هذا التحركات إلى تحقيق عدة أهداف، أبرزها السيطرة على الموارد وتأمين أهم منبع للغاز لضمان أوراق ضغط في أي تسوية قادمة، واستغلال نفوذها الجديد لدفع الأطراف الجنوبية للحوار المزمع عقده في المملكة تحت شروطها، إضافةً إلى الظهور بمظهر القوة القادرة على ضبط الفوضى وتحقيق تسوية سياسية شاملة في اليمن.

أزمة جديدة في مصافي عدن

بعيداً عن حديث النفوذ ودخولاً إلى ملف الصراعات الداخلية، تعيش شركة مصافي عدن، وهي واحدة من أهم المنشآت السيادية والاقتصادية في اليمن، حالةً من الغليان الداخلي نتيجة تصاعد خلاف بين إدارة الشركة ومجلس اللجان النقابية، حول الشرعية والتمثيل القانوني، ما يضع مستقبل إعادة تشغيل المصفاة على المحك.

بدأت ملامح التصعيد الأخير في نهاية شهر يناير. طالب مجلس اللجان النقابية بضرورة تصحيح أوضاع قيادة النقابة، معتبراً أن هناك استهدافاً ممنهجاً للعمل النقابي داخل المنشأة. وتلخصت مطالبهم في استعادة الحقوق المالية وصرف المرتبات والمستحقات الموقوفة لقيادات نقابية، ورفع القيود الأمنية بالسماح للمسؤولين النقابيين بدخول المصفاة بعد فترة من المنع القسري، ومعالجة قضايا مثل التطبيب والتقاعد القسري وحقوق عمال القطعة.

كما اتهم المجلس الإدارةَ باتخاذ إجراءات تعسفية، وعلى رأسها ما تعرض له رئيس النقابة «غسان جواد» من إقصاء ووقف للمستحقات، مما أدى إلى غياب «الشراكة المؤسسية». في المقابل، ردّت إدارة شركة المصافي بأن الجهة المصدرة للبيانات النقابية لا تملك أي صفة قانونية لتمثيل العمال، مشيرةً إلى أن معظم المشاركين في هذا التحرك هم إما مفصولون، أو متقاعدون، أو مطلوبون في قضايا قانونية.

ربطت الإدارة بين هذه التحركات ومحاولات سابقة وُصفت بـ«التخريبية» أدت لتعطيل النشاط التشغيلي وفقدان المورد المالي الرئيسي للشركة، كما حذرت من أن أي تصعيد في هذا التوقيت الحساس -الذي تشهد فيه المصفاة استعدادات لإعادة تشغيل بعض الوحدات الإنتاجية- قد يؤدي إلى شلل كامل، مما يهدد قدرة الشركة حتى على دفع رواتب الموظفين المنتظمين.

هذا الاشتباك أكد أزمة عميقة تُنذر بمخاطر تتلخص في عرقلة مساعي إعادة تشغيل الوحدات الإنتاجية، واستنزاف ما تبقى من موارد المصفاة وبالتالي العجز عن سداد الالتزامات تجاه الموظفين، وسط غياب الأدوات القانونية الفعالة لحل النزاعات العمالية في المرافق السيادية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

عدن.. أزمة الغاز تتجدد قبل رمضان

بعد فترة وجيزة من انفراجة نسبية بعدن في ملف الغاز المنزلي، عادت طوابير المواطنين كاشفةً عن استمرار الاختلالات البنيوية في منظومة التوزيع والإدارة الرسمية. حيث تلاشت الكميات المتوفرة بشكل مفاجئ في الأيام الأخيرة من يناير الماضي، وعادت مظاهر البحث المضني والتنقل بين المحطات لساعات طويلة، نتيجة عدة عوامل منها التقطعات القبلية في خطوط النقل بما فيها محافظة مأرب.

وتسود قناعة لدى السكان بأن الحلول السابقة لم تكن سوى «مسكنات» تهدف لامتصاص الغضب الشعبي، دون معالجة جذور المشكلة المرتبطة بسلاسل التوريد والرقابة.

واكتسبت هذه الأزمة بعداً كارثياً نظراً لتزامنها مع الاستعدادات لاستقبال شهر رمضان المبارك، حيث تبرز المخاطر في مضاعفة الأسر اليمنية استهلاكها من الغاز خلال الشهر الكريم لإعداد الوجبات، مما يضع ضغطاً هائلاً على العرض المحدود أصلاً. كما جاءت الأزمة وسط تضخم حاد في أسعار المواد الغذائية، مما يجعل تكاليف الحصول على الغاز عبئاً لا تستطيع الكثير من الأسر تحمله.

ولم تتوقف الأزمة عند حدود المنازل، بل امتدت إلى مفاصل الحياة الاقتصادية في المدينة، فمع اختفاء الغاز من المحطات الرسمية، برزت السوق السوداء كبديل باهظ الثمن. حيث تُباع الأسطوانة بأكثر من ضعف السعر الرسمي.

وحسب معلومات «بقش»، يبعت أسطوانة الغاز بأكثر من 15 ألف ريال (قرابة 28 دولاراً)، لتوافرها في السوق السوداء بشكل شبه حصري. وهذا العبء جاء ليضيف هماً كبيراً إلى الالتزامات المتراكمة طوال فترة انقطاع الراتب.

وتعتمد المشروعات الصغيرة والمطاعم بشكل كلي على الغاز، ويجبر استمرار الندرة هؤلاء على تقليص ساعات العمل أو الإغلاق الجزئي، ورفع أسعار الوجبات والخبز، مما ينعكس مباشرة على تكلفة المعيشة للمواطن العادي.

وأدى الفشل المتكرر في تأمين خدمة أساسية كالغاز إلى تعميق فجوة الثقة بين المواطن والسلطات المحلية، وسط اتهامات بغياب الشفافية في إعلان الكميات الواصلة وآليات توزيعها، وعدم حل الاختلالات في توزيع الحصص المخصصة للأحياء، وتسرب الكميات إلى السوق السوداء عبر متنفذين، واحتمالية غياب التناغم بين الجهات المعنية بالإنتاج، والنقل، والتوزيع النهائي.

طالب المواطنون بفرض رقابة صارمة على محطات التعبئة ووكلاء التوزيع، وتفعيل نظام «البطاقة التموينية» أو آليات توزيع تمنع الاحتكار، والمحاسبة العلنية للمتلاعبين بقوت الشعب لتكون رادعاً لتجار الأزمات، كما طالبوا السعودية برفد ملف الغاز المنزلي بمنح استثنائية، على غرار منح المشتقات النفطية لمحطات الكهرباء، لضمان استقرار السوق قبل رمضان.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

الريال بين الهبوط الوهمي وسيولة الحاويات.. أزمة بنيوية كاملة

في عدن والمحافظات المجاورة، حدث ارتباك وجمود مصطنع بسوق الصرافة خلال يناير الماضي. انتشرت شائعات حول تحسن وشيك وقوي لقيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، مما دفع المواطنين نحو سلوكيات بيع مضطربة لمدخراتهم، وسط غياب مؤشرات اقتصادية حقيقية تدعم هذا التحسن.

ورصد مرصد «بقش» عدة ظواهر أشارت إلى وجود تلاعب منظم في السوق، أبرزها الامتناع عن البيع والشراء، حيث توقفت شركات صرافة عن العمل لخلق حالة من الشح الوهمي والضغط النفسي على المواطنين. وبينما يحدد بنك عدن المركزي السعر الرسمي بـ425 ريالاً مقابل الريال السعودي، قامت بعض الشركات بالشراء من المواطنين بسعر متدنٍ وصل إلى 200 ريال، وهو ما اعتُبر استغلالاً صريحاً.

من عدن إلى تعز.. السوق ترتبك

يوصف أي انخفاض في سعر الصرف لا ينعكس على أسعار السلع والخدمات بأنه انخفاض وهمي. وأجمع محللون اقتصاديون، مثل وفيق صالح، وماجد الداعري، ووحيد الفودعي، على أن سعر الصرف العادل والمستقر حالياً يتراوح بين 425 و428 ريالاً يمنياً مقابل السعودي، بناءً على توازن الدعم وموارد الدولة والالتزامات (المرتبات).

كما لم تحدث تطورات اقتصادية أو تدفقات نقدية كبيرة تبرر هبوطاً حاداً ومفاجئاً في سعر العملات الأجنبية. وحذّر الخبراء من تكرار سيناريو نهاية شهر أغسطس 2025، عندما تم سحب العملة الصعبة من المواطنين بأسعار زهيدة ثم إعادة رفع السعر بعد تشبُّع السوق لتحقيق أرباح ضخمة للمضاربين.

في هذه الأثناء، اتجهت الأنظار نحو بنك عدن المركزي لاتخاذ خطوات حازمة، تشمل العقوبات الرادعة وسحب تراخيص شركات الصرافة المتورطة في المضاربة والتلاعب بالأسعار بشكل نهائي، وكذلك توجيه البنوك التجارية لفتح نوافذ لشراء النقد من المواطنين بالسعر الرسمي لضمان عدم وقوعهم ضحايا للصرافين.

واعتُبر أن ما مرّت به سوق الصرف ليس تحسناً اقتصادياً. هو «هبوط وهمي» ناتج عن مضاربات تهدف إلى نهب مدخرات المواطنين وفقاً للاقتصاديين، في حين أن الاستقرار الحقيقي يتطلب توازناً بين سعر الصرف وأسعار السلع، وهو ما لم يتحقق بعد.

في ضفة أخرى، مدينة تعز أيضاً –على سبيل الذكر– شهدت موجة اختلالات نقدية ومضاربة علنية ومنظمة في أسعار العملات والسلع الأساسية. وتتبَّع «بقش» تمرداً من قِبل كبار مستوردي السلع الأساسية على التسعيرة الرسمية، حيث تم اعتماد سياسة «التسعير الخاص» للعملة الصعبة، حيث يتراوح السعر الرسمي ما بين 425 و428 ريال يمني مقابل الريال السعودي، بينما بسعر التجار (المضاربة) يتم احتساب الريال السعودي بنحو 400 ريال يمني فقط عند بيع المواد الغذائية لتجار التجزئة، وهدف التجار من هذا الخفض الصوري هو تقليل كلفة العملة عند التسعير مع الحفاظ على أسعار السلع النهائية مرتفعة، مما يحقق أرباحاً مزدوجة (فارق صرف وفارق بيع) دون أي استفادة للمستهلك.

التقارير أشارت إلى أن قطاع الصرافة في تعز يعاني من اختلالات هيكلية تسببت في تعميق الأزمة، منها «تقييد الصرف»، إذ فرضت محلات الصرافة سقفاً لا يتجاوز 500 ريال سعودي للعملية الواحدة، مع الامتناع عن صرف العملات الأجنبية مقابل المحلية.

وبيعَ الريال السعودي في السوق السوداء بأسعار أقل من السعر الرسمي، مما عَكَسَ حالة ارتباك وانعدام ثقة. ورُصد تحويل صرف مرتبات الجنود إلى السوق السوداء بأسعار متدنية، مما يُعد استقطاعاً غير مباشر من دخلهم وحرمانهم من القيمة الفعلية لرواتبهم.

يُقرأ كل ذلك بأنه تقويض لهيبة الدولة، إذ إن عدم تنفيذ القرارات النقدية يحولها إلى مجرد «توصيات» ويمنح السوق الموازية شرعية مبطّنة. كما أن تذرُّع التجار بامتناع الصرافين عن البيع جاء نتيجة لغياب الرقابة الصارمة وليس سبباً للأزمة.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

سيولة الحاويات في مركزي عدن

وفي خطوة تعكس حالة الاستنفار النقدي، استقبل بنك عدن المركزي دفعة نقدية ضخمة تقدّر بثلاث إلى أربع حاويات مليئة بالعملة المحلية. هذه الأموال، التي تعود لطبعة عام 2018 (المطبوعة في روسيا)، كانت محتجزة ومخزنة في ميناء كالتكس للحاويات بعدن لسنوات، وسط معلومات عن وجود حاويات مماثلة لا تزال في ميناء جدة.

تلك الخطوة جاءت في توقيت يتسم بالتناقض النزولي في المؤشرات المالية: شح السيولة المحلية مقابل وفرة العملات الأجنبية، وضغوط مستمرة للإيفاء بالمرتبات والنفقات التشغيلية. ومثّل إدخال الحاويات اعترافاً ضمنياً بفشل السياسات النقدية وتوليد الإيرادات، إذ رأى اقتصاديون أن العودة لأموال مجمدة منذ 2018 تؤكد عجز الدولة عن خلق تدفقات مالية منتظمة أو تأمين دعم خارجي مستدام، واللجوء لخيارات كانت توصف بـ«الخطيرة» أو «المؤجلة» يشير إلى أن البنك المركزي بعدن وصل إلى مرحلة اضطرار مطلق.

أثار ذلك موجة من التساؤلات من قِبل مراقبين وصحفيين اقتصاديين، تتركز حول مصير الدعم الخارجي: أين ذهبت المنحة السعودية المعلن عنها في منتصف يناير 2026 (بقيمة 1.9 مليار ريال سعودي)؟ ولماذا يتم اللجوء للحاويات إذا كانت هناك ودائع خارجية؟

محافظ المركزي يبرر:

في تصريحات صحفية، ردّ محافظ بنك عدن المركزي «أحمد غالب المعبقي»، على الجدل المثار بسبب الإفراج عن حاويات العملة المحلية المطبوعة، قائلاً إن قيمة النقد المطبوع الذي دخل الميناء لا تتجاوز ما يعادل 25 مليون دولار فقط، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحجم السوق، حسب قوله.

وأوضح أن البنك لم يُدخل هذه الكتلة لغرض ضخها في السوق، بل لأن إدارة الموانئ أخلت مسؤوليتها عنها وضغطت لاستلامها بعد بقائها في الميناء منذ عام 2021، وتزامنت ضغوط إدارة الموانئ مع أحداث شكلت خطورة على تلك الحاويات، مما استوجب نقلها إلى خزائن البنك المركزي. وانتقد المحافظ الحملات التي تناولت هذا الإجراء «للنيل» من البنك المركزي دون إدراك لتبعات ذلك على استقرار الصرف ومعيشة الناس، وفقاً للمعبقي.

وخلافاً للشائعات التي تتهم بنك عدن المركزي بزيادة العرض النقدي، قال المحافظ إن البنك لم يقم بضخ أي عملة جديدة من الريال اليمني منذ بداية عام 2022، وقام بسحب 3 تريليونات ريال من السوق وإعادتها من خلال صرف الرواتب، مما ساهم في موازنة السيولة دون التسبب بتضخم جديد. كما اعتبر أن البنك حقق نجاحاً منذ أغسطس 2025، حيث استعاد الريال اليمني أكثر من 44% من قيمته، ليستقر عند مستوى 420 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1,617 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي.

من جانب آخر، تطرق المعبقي في تصريحاته إلى الدعم المالي السعودي خلال شهر يناير، قائلاً إن السعودية ضخت نحو مليار ريال سعودي خُصّص بشكل أساسي لتغطية رواتب الموظفين.

إلغاء 22 شبكة تحويلات

في مقام ثانٍ، أعلن بنك عدن المركزي في يناير عن البدء بتوحيد أنظمة التحويل عبر الشبكة الموحدة، حيث جرى إلغاء 22 شبكة تحويلات نقدية مستقلة ووضعها تحت مسمى واحد، مشيراً إلى أن عام 2024 شهد تداول أكثر من 251 مليار ريال عبر الشبكة الموحدة، مع انضمام جميع البنوك والمحافظ الإلكترونية إلى هذه الشبكة.

وحسب تحليلات «بقش» فإن ذلك يعني انتقال بنك عدن المركزي من دور المتفرج إلى دور المتحكم في حركة الأموال، حيث يُنظر إلى أن كثرة الشبكات تُشتت الرقابة وتصعّب تتبُّع السيولة.

وأراد مركزي عدن، من خلال توضيح تداوُل أكثر من 251 مليار ريال عبر الشبكة الموحدة، طمأنةَ السوق والمنظمات الدولية بأن الأموال بدأت تمر عبر قنوات رسمية خاضعة لمعايير الامتثال ومكافحة غسيل الأموال، بدلاً من القنوات غير الرسمية.

كما يدخل ذلك ضمن الشمول المالي (انضمام البنوك والمحافظ الإلكترونية)، أي إتاحة التحويل من محفظة إلكترونية إلى حساب بنكي أو عبر شبكة تحويل بسلاسة، بغرض كسر العزلة التي تتسم بها كل مؤسسة مالية على حِدَة.

واعتُبر أن تعدُّد الشبكات يسهل عمليات المضاربة بالعملة بعيداً عن الرقابة، وهو ما فسّر الرغبة في توحيد الأنظمة لكبح التلاعب بسعر الصرف، لأن كل عملية تحويل ستصبح مسجلة في خادم (سيرفر) موحد يراقبه المركزي.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر ينايـــــر 2026

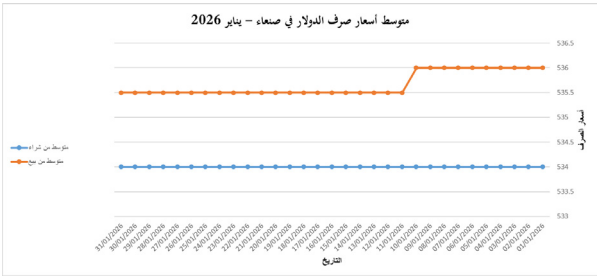

متوسط البيع 536 ريال | متوسط الشراء 534 ريال

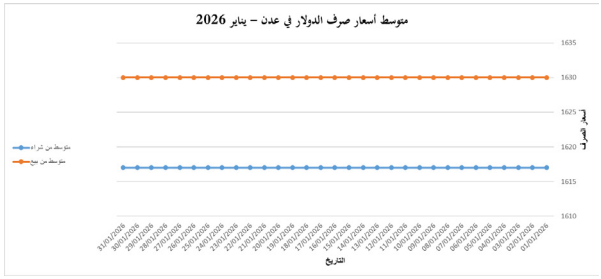

متوسط البيع 1630 ريال | متوسط الشراء 1617 ريال

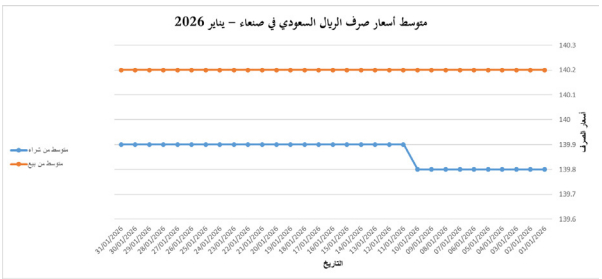

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.9 ريال

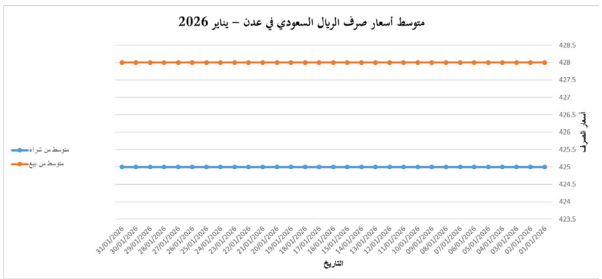

متوسط البيع 428 ريال | متوسط الشراء 425 ريال

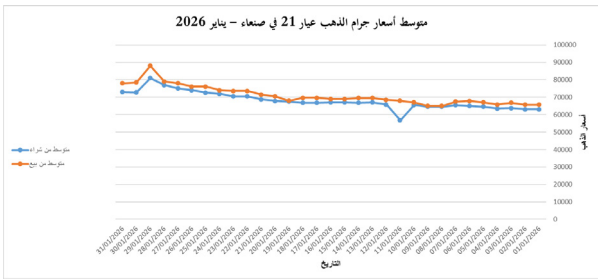

متوسط البيع 70,990 ريال | متوسط الشراء 68,050 ريال

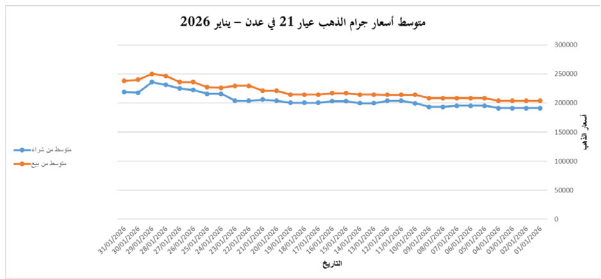

متوسط البيع 219,565 ريال | متوسط الشراء 205,000 ريال

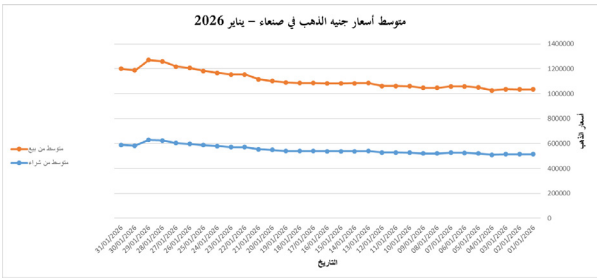

متوسط البيع 558,610 ريال | متوسط الشراء 550,595 ريال

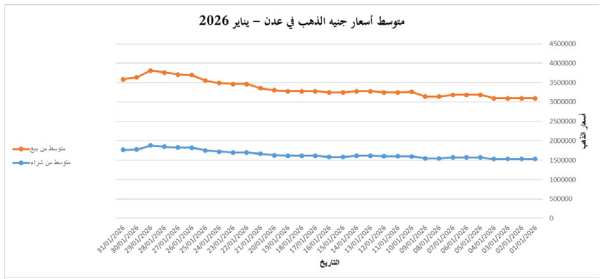

متوسط البيع 1,698,700 ريال | متوسط الشراء 1,647,000 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

اليمن داخل فجوة التمويل ومطار صنعاء خارج التغطية الجوية

البيانات الأممية المتداولة في يناير أوضحت أن الأزمة اليمنية الإنسانية أصبحت بدخول العام الجديد 2026 انهياراً اقتصادياً هيكلياً، إذ أدى نقص التمويل الحاد إلى انتقال عبء الخدمات من المنظمات الدولية والمؤسسات العامة إلى «جيوب المواطنين» المنهكة أصلاً.

على سبيل المثال، أزمة الغذاء في اليمن تجاوزت مفهوم «النقص» لتصبح أزمة قدرة شرائية واستقرار توريد. وتتوقع الأمم المتحدة ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 18.1 مليون شخص في الربع الأول من عام 2026.

وقد بدأت عشرات الآلاف من الأسر في مناطق حكومة صنعاء بالانزلاق نحو ظروف «شبيهة بالمجاعة»، كما أدت ضوابط الأسعار في بعض المناطق إلى نقص السلع، وتدهور جودتها، وتحميل المستهلك تكاليف غير معلنة، وهو ما يُعرف اقتصادياً بالتضخم المستتر.

من جانب آخر، برزت المساعدات النقدية متعددة الأغراض كأحد الحلول الاقتصادية الأكثر فاعلية مقارنة بالتوزيع العيني حسب الأمم المتحدة، إذ حافظت هذه المساعدات على دوران النقد داخل الأسواق المحلية، ومنحت الأسر القدرة على إدارة الصدمات دون استنزاف أصولها المتبقية. ويشار إلى أن صندوق اليمن الإنساني أعلن عن تقديم حزم تمويلية بقيمة 42.6 مليون دولار كرافعة انتقائية لمعالجة مخاطر الجوع وسوء التغذية.

ومع استمرار فجوة التمويل، تفيد التقارير بأن اليمن بحاجة إلى استثمار إنساني يحمي ما تبقى من مؤسسات ويمنع الانهيار الاقتصادي الشامل الذي بات يهدد نصف سكان البلاد.

أسوأ مستوى تمويل منذ عقد

وفقاً للبيانات الأممية، لم يتم تمويل خطة الاستجابة لعام 2025 إلا بنحو 25% فقط، وهي النسبة الأدنى منذ عشر سنوات. إذ استلمت المنظمة الدولية قرابة 687.9 مليون دولار من أصل 2.48 مليار دولار مطلوبة، مما ترك عجزاً ضخماً قدره 1.79 مليار دولار (أي أكثر من 72% من الاحتياجات). ولعام 2026، طلبت الأمم المتحدة مبلغ 2.5 مليار دولار، لاستهداف 10.5 ملايين شخص فقط (أقل من نصف المحتاجين).

بالنظر للخلف، كان عام 2019 الذروة بنسبة تمويل وصلت إلى 86.9%، بينما كان أدنى مستوى سابق في 2023 بنسبة 40.9%، ما يعني أن المرحلة الحالية هي القاع التمويلي للأزمة.

وشكّل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية عن تمويل الأمم المتحدة ضربة قاصمة للعمليات الإنسانية، حيث أنهت واشنطن مساعداتها الرسمية في فبراير 2025، علماً بأنها كانت تساهم بنحو 700 مليون دولار سنوياً في اليمن. وتشير البيانات التي جمعها «بقش» إلى أن إجمالي التمويل الأمريكي لليمن بين (2015 - 2025) تجاوز 7 مليارات دولار.

علامة الاستفهام الكبرى تُوضَع حول الجهات التي تسلمت هذه الأموال والنتائج المحققة على الأرض، إذ يتناقض حجم الإنفاق الهائل مع التدهور المستمر والواقع الإنساني الذي يزداد سوءاً عاماً بعد آخر.

وتفتقر خطط الأمم المتحدة لعام 2026 إلى مؤشرات واضحة حول كيفية «إعادة بناء المستقبل» أو خلق فرص اقتصادية، في ظل توقف البرامج الإغاثية في مناطق واسعة، لا سيما مناطق سيطرة حكومة صنعاء. ويقول اقتصاديون إن جزءاً كبيراً من التمويل الزهيد أصلاً يذهب لتغطية المصاريف الإدارية والتشغيلية للمنظمات، بدلاً من وصوله للمحتاجين. وفي هذا المناخ، تتراجع ثقة المانحين بسبب عدم وضوح مصير الأموال وغياب النتائج الملموسة.

الاقتصاد والوضع الإنساني

أجواء اليمن: توسع في الأطراف وشلل بمطار صنعاء

اتسم شهر يناير الماضي بحراك ملحوظ من قبل الخطوط الجوية اليمنية لتعزيز شبكة النقل الجوي في مناطق حكومة عدن، بدعم من السعودية. إذ أُعلن استئناف الرحلات الداخلية والدولية بمطار سيئون الدولي، مع ربطها بمحطات حيوية مثل القاهرة وجدة، وكذا تفعيل الربط الجوي بين الغيظة مطار الغيضة بالمهرة وجزيرة سقطرى، مع الإعلان عن تدشين رحلات دولية مباشرة بين سقطرى وجدة مطلع فبراير 2026. كما دُشّنت رحلات مطار المخا الدولي بخطةٍ لتسيير رحلتين أسبوعياً إلى جدة.

على النقيض من هذا الانفتاح في المطارات، يعيش مطار صنعاء الدولي حالة من الجمود التام منذ شهر مايو 2025، جراء سلسلة من الأحداث العسكرية (الاستهداف الإسرائيلي) والقيود السياسية من قِبل التحالف بقيادة السعودية.

وتؤكد إدارة المطار على جهوزية المطار الفنية بنسبة 100%، لكن الحظر الجوي المفروض من قِبل التحالف ورفض إصدار التراخيص يمنع عودته للعمل. وأدى إغلاقه إلى حرمان أكثر من 42 ألف مواطن من السفر وفقدان نحو 280 رحلة مجدولة، مع وجود 250 ألف مريض بحاجة ماسة للسفر للخارج، وتراجُع استيراد الأدوية بنسبة 60%.

أمام واقع المطار المغلق، أقدمت سلطات صنعاء على منع طائرة قادمة من جدة من الهبوط في مطار المخا الدولي بعد تدشينه للتو، إذ أجبرت رحلة اليمنية رقم IYE529 على العودة أدراجها بعد تعذر الهبوط، نهاية يناير، وذلك نتيجة عدم صدور إذن من البرج الرئيسي في صنعاء.

رأى مراقبون أن سلطات صنعاء لن تسمح بتشغيل مطارات، مثل مطار المخا، ما دام مطار صنعاء الدولي مغلقاً، معتبرةً ذلك مساومة سياسية بالملف الإنساني. ووصفت وزارة النقل في عدن هذا المنع بأنه «تصعيد خطير وانتهاك لحرية التنقل»، فيما اعتبرت صنعاء الحديثَ عن فتح المطارات الأخرى «تضليلاً للرأي العام» للتغطية على حصار المطار الرئيسي.

يبدو أن قطاع الطيران اليمني أصبح أداة ضغط سياسي، بينما يظل مطار صنعاء، القلب النابض للسكان، معطلاً، مما يضع المجتمع الدولي أمام استحقاق إنساني مُلحّ، حيث تؤكد الحوادث الأخيرة أنه لا يمكن فصل الجاهزية الفنية للمطارات عن التفاهمات السياسية الشاملة لإدارة الأجواء اليمنية.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

الصراع المفتوح بين السعودية والإمارات وإعادة توازنات الخليج.. هل يعود سيناريو المقاطعة الخليجية 2017؟

على مدى سنوات، شكّلت العلاقة بين «السعودية» و«الإمارات» نموذجاً للتحالف الخليجي المتماسك، القائم على وحدة الموقف السياسي والتنسيق الأمني والعسكري في أكثر من ساحة إقليمية، لكن المشهد الأخير، خصوصاً في اليمن، شهد تغيراً كاملاً في التعاطي والسياسة الاستراتيجية، وانتقل هذا التحالف من حالة «التناغم الكامل» إلى مساحة أكثر تعقيداً تحكمها الحسابات المتباينة والمصالح الوطنية الخاصة بكل طرف، وبالتالي الصراع السياسي الواضح.

هذا التغير لم يعنِ بالضرورة قطيعة شاملة، لكنه كشف عن مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية، تشابكت فيها الشراكة مع المنافسة، والتنسيق مع التباين، في سياق إقليمي شديد الحساسية.

وبرزت الحرب في اليمن بوصفها الساحة التي ظهرت فيها ملامح الاختلاف بين الرياض وأبوظبي، فبعد سنوات من القصف الجوي والقتال في اليمن ضمن تحالف واحد، تبلورت حالة الخلاف بين الطرفين مع مرور السنوات، بحكم أن لكل منهما مشروعه السياسي والعسكري الخاص. ومؤخراً، أسفرت التطورات في ديسمبر 2025 ويناير 2026 عن مواجهات ميدانية أعادت خلط أوراق التحالف، وأجبرت أبوظبي على الإعلان عن مغادرة اليمن تحت عنوان «إعادة تقييم الدور».

رغم ترحيب الرياض المعلن بخطوة الانسحاب الإماراتي، اعتبرت أن من الضروري عدم تقديم أي دعم عسكري لقوى محلية خارج إطار التنسيق مع التحالف، في إشارة إلى حساسية المرحلة وخطورة الانزلاق إلى صراع نفوذ مفتوح.

خطاب «الخيانة».. صراع نفوذ يتجاوز المعركة العسكرية

لم يكن الخلاف في اليمن محصوراً في بُعده العسكري، بل تمدّد ليشمل التنافس على النفوذ الاستراتيجي، خصوصاً في محافظتي حضرموت والمهرة، الغنيتين بالموارد والموقع الجغرافي الحيوي، وهذا التنافس دفع التحالف الذي تقوده السعودية إلى توجيه تحذيرات من تدخل عسكري مباشر ضد القوى الانفصالية المدعومة إماراتياً، في مؤشر على أن الخلاف مَسَّ جوهر الحسابات الأمنية للسعودية، التي تنظر إلى اليمن باعتباره ملف أمن قومي بالدرجة الأولى.

اللافت في هذا السياق، هو تصاعد حدّة الخطاب الإعلامي بين الطرفين. وسائل إعلام سعودية وجّهت اتهامات صريحة للإمارات بـ«الخيانة» و«التحريض»، في لهجة لم يشهدها الخليج منذ أزمة حصار قطر عام 2017، فيما شنّ ناشطون تابعون للإمارات على منصة «إكس» خطاباً لاذعاً ضد السعودية، نافين عنها صفة «الشقيقة الكبرى» وفق متابعات «بقش».

ومع هجوم الساحة الإعلامية السعودية غير المسبوق على الإمارات، اتهمت قناة «الإخبارية» السعودية (حكومية) أبو ظبي بأنها «تستثمر في الفوضى» وتدعم الانفصاليين من ليبيا إلى اليمن والقرن الأفريقي، في خطاب أعاد إلى الأذهان أجواء أزمة حصار قطر عام 2017.

ورأى مراقبون أن هذا الخطاب يعكس توتراً حقيقياً، حتى وإن لم يصل إلى مستوى القطيعة الدبلوماسية، ما يثير مخاوف من انزلاق المنطقة إلى أزمة خليجية جديدة، في وقت تعاني فيه أصلاً من أزمات متراكمة.

القراءة السعودية للأحداث أشارت إلى أن الرياض دخلت الحرب في اليمن باعتبارها معركة أمن قومي تهدف إلى إنهاء «الانقلاب الحوثي» وقطع النفوذ الإيراني، غير أن مسار الحرب -برأي محللين سعوديين- انحرف عبر فتح جبهات داخلية في الجنوب بدعم إماراتي، ما أدى إلى إنهاك الشرعية وتفكيك جبهتها، وبالتالي خدم هذا المسار الحوثيين بصورة غير مباشرة، عبر تحويل المعركة من مشروع استعادة الدولة إلى صراعات نفوذ أضعفت الهدف المشترك للتحالف، كما يرى هؤلاء.

في المقابل، قدّم أنصار الدور الإماراتي رواية مختلفة، مفادها أن الإمارات قاتلت على الأرض وقدّمت تضحيات بشرية منذ اللحظة الأولى، معتبرين أن اتهامها بالخيانة «إساءة لدولة بحجم الإمارات».

ورغم التصعيد الإعلامي، تحرص أبوظبي على التأكيد أن ما يجري لا يتجاوز حدود الاختلاف في التقدير. فقد شددت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان رسمي طالعه بقش، على أن التنسيق مع السعودية مستمر في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وأن أي إجراءات عسكرية أو دبلوماسية تتم ضمن إطار التحالف المشترك.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

ويذهب عدد من الكتّاب السعوديين، بينهم داوود الشريان، إلى توصيف ما يحدث بأنه «اختلاف لا قطيعة»، قائلين إن التباين قابل للاحتواء ضمن إطار الشراكة بين البلدين، ومثل هذا الصوت يأتي في محاولةٍ لتهدئة الموقف المحتدم بشدة، أو بلغة الدبلوماسية: «إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

ومن أبرز محطات التوتر الأخيرة، ما أُشيع حول رفض السعودية استقبال الشيخ طحنون بن زايد، نائب حاكم أبوظبي ومستشار الأمن الوطني الإماراتي، وهو ما سارعت الرياض إلى نفيه بشكل قاطع، حيث قال وزير الإعلام السعودي إن الشيخ طحنون مرحّب به في أي وقت، في رسالة هدفت إلى تبديد الشكوك وإعادة التأكيد على عمق العلاقة الثنائية، وهي الرسالة التي عززها لاحقاً مستشارون سعوديون بتأكيدهم أن العلاقة تقوم على الثقة والاحترام المتبادل.

انعكاسات الخلاف على مسار الصراع في اليمن

الخلاف أعاد طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة التحالفات الإقليمية، وحدود توافقها، وانعكاساتها المباشرة على الداخل اليمني. على المستوى العملي، تجلّى هذا الخلاف في تحمّل السعودية منفردةً الأعباءَ المالية والعسكرية والإدارية في مناطق نفوذ حكومة عدن، وهذا التحول وضع الرياض أمام تحديات مركبة، أبرزها معالجة الاختلالات البنيوية التي تراكمت خلال سنوات الحرب، وفي مقدمتها واقع الكيانات المسلحة المتعددة، وتفكك القرار السياسي والعسكري، وتحول مناطق النفوذ إلى ما يشبه «الكانتونات» المتصارعة.

وتراجع دور المجلس الانتقالي الجنوبي، سياسياً وعسكرياً، بعد أن فقد الغطاء والدعم الإماراتي المباشر، فقد تم تفكيك المجلس وإفراغه من كثير من أدوات قوته، ودفعه إلى هامش المشهد، بالتوازي مع رعاية سعودية لملف الحوار الجنوبي-الجنوبي، لكن هذا المسار لم يخلُ من إشكاليات، خصوصاً في ظل السماح بتنظيم اللقاء التشاوري الجنوبي الذي رُفعت فيه رموز الانفصال، بما في ذلك العلم الانفصالي، وما قُدّم بوصفه نشيداً وطنياً لكيان انفصالي، الأمر الذي أثار تساؤلات عميقة حول الموقف الحقيقي للمملكة من وحدة اليمن.

رأى مراقبون أن خروج الإمارات من المشهد اليمني وضع السعودية أمام مسؤولية تتجاوز إدارة الصراع، إلى محاولة إصلاح ما أفرزته سنوات الحرب من تشظٍ سياسي وأمني واجتماعي. فالمملكة، وفق هذا المنظور، مطالبة بتوحيد القرار داخل مناطق نفوذ حكومة عدن، وإسناد مشروع الدولة اليمنية الواحدة، والدفع الجاد نحو تسوية سياسية شاملة تنهي الحرب، وهو مسار لا يمكن أن ينجح دون إرادة يمنية وطنية مستقلة تدرك حجم المخاطر المترتبة على استمرار الصراع.

وفي هذا الإطار، ذهب نقيب الصحافيين اليمنيين الأسبق عبدالباري طاهر إلى أن تأثير الخلاف السعودي الإماراتي لا يقتصر على اليمن وحده، بل يمتد إلى ساحات إقليمية أخرى، معتبراً أن ما يجري يعكس تصدعات أعمق في بنية التحالفات الإقليمية. وأشار طاهر إلى أن الإمارات، منذ انطلاق الحرب في مارس 2025، عملت على إنشاء الأحزمة الأمنية، وعسكرة الحراك السلمي في الجنوب، ودعم قوى محلية مسلحة، بالتوازي مع اتهامات وجهتها لها حكومة عدن تتعلق بالاغتيالات، والاعتقالات، والسجون السرية، والإخفاء القسري، وتعطيل الموانئ، وفي مقدمتها ميناء عدن، إضافة إلى الاستحواذ على الجزر والشواطئ اليمنية بالتعاون مع إسرائيل.

وثمة بوادر تنسيق إقليمي جديد بين السعودية ومصر وتركيا وباكستان، يُقرأ كمؤشر على محاولة مواجهة مشاريع إقليمية أوسع تقودها واشنطن وتل أبيب، وتلعب فيها أبو ظبي دوراً متقدماً، ووسط ذلك -بالنسبة لليمن- يحذر محللون من الإفراط في التفاؤل، حيث إن إحلال السعودية محل الإمارات لا يعني بالضرورة تحقيق أمن اليمن أو استقراره أو وحدته.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

ملعب البحر الأحمر والقرن الأفريقي

تجاوَزَ التباين السعودي-الإماراتي الساحة اليمنية ليشمل مناطق أخرى مثل البحر الأحمر، القرن الإفريقي، والسودان. أشارت تقارير مرصد «بقش» إلى أن التحالف بين البلدين يشهد تصدّعاً ناتجاً عن اختلاف الأولويات الاستراتيجية، خصوصاً فيما يتعلق بالممرات البحرية والمضائق الدولية، ورأى محللون أن اليمن والسودان وإريتريا تشكّل نقاط ارتكاز في هذا التنافس، حيث تسعى كل دولة إلى تأمين نفوذها في مناطق الربط بين التجارة العالمية والأمن البحري، رغم وجود مساحات تداخل وتكامل في المصالح.

ولدى الإمارات حضور في المياه الإقليمية، عبر استثماراتها في مناطق مثل إقليم أرض الصومال، وتحديداً في ميناء بربرة، إضافة إلى بعض القواعد العسكرية الإماراتية في إريتريا وأخرى كانت لها في اليمن قبل انسحابها الأخير. ومن خلال استثماراتها في إنشاء شبكة من القوى المسلّحة والقواعد العسكرية في اليمن، وأيضاً بميناء بربرة، سعت الإمارات إلى تعزيز حضورها ونفوذها في ميناء عدن، نظراً لأن السيطرة على هذا الميناء تمنحها وجوداً بارزاً في المياه الإقليمية، إلا أن هذا المشروع انتهى بعدما تمكّنت السعودية من إخراج الإمارات والاستحواذ على الموانئ اليمنية تحت مظلة دعم حكومة عدن.

الانتشار الإماراتي في المنطقة البحرية فُسّر على أنه شكل من أشكال التعاون مع إسرائيل بعد تطبيع العلاقات بين الطرفين، وبعد اعتراف إسرائيل بإقليم أرض الصومال كدولة مستقلّة، واصطدمت هذه الرؤية برؤية السعودية المختلفة في ما يتعلق بالبحر الأحمر. فالمملكة ترى أن هناك شكلاً من أشكال الحلف بين إسرائيل والإمارات، لتعزيز حضور إسرائيل في مناطق لم تكن تقليدياً صديقة لإسرائيل.

وينظر إلى أن الإمارات -التي فشلت في اليمن لصالح السعودية بسبب استثمارها الكبير في إنشاء وجود عسكري مكثّف وفي دعم المجلس الانتقالي الجنوبي- ما زالت موجودة من خلال حضورها العسكري في إريتريا. وأمام ذلك، فإن أي تدخّل إماراتي مستقبلي يعتمد على تقييمها لمخاطر التنافس مع السعودية على المضائق والمياه الإقليمية.

وفي السودان، برز تباين جديد بعد مبادرة سعودية أمريكية لوقف إطلاق النار، استُبعدت منها الإمارات. وتتهم أطراف سودانية أبوظبي بدعم قوات الدعم السريع التي تسببت في مذابح جسيمة بحق السودانيين، وهي اتهامات تنفيها الإمارات رسمياً. وقد بلغ التوتر ذروته عندما أعلن مجلس الدفاع والأمن السوداني، في مايو 2025، قطع العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات، في خطوة اعتُبرت مؤشراً على تصاعد الخلاف الإقليمي حول إدارة الأزمة السودانية.

كل ذلك يأتي وسط تقارير لصحف غربية تحدّثت عن سعي سعودي إلى تقليص نفوذ الإمارات في منطقة القرن الأفريقي من خلال تأسيس تحالف عسكري جديد مع الصومال ومصر، وبرز ذلك بعد محطات لافتة أهمها إلغاء الصومال اتفاقياتها الأمنية واتفاقيات الموانئ مع الإمارات، مبرّرة ذلك بما وصفته بالانتهاك الإماراتي لسيادتها بعد تهريب الإمارات لـ«عيدروس الزبيدي» عبر إقليم أرض الصومال. كما أن فكرة السيادة حملت معنى أكثر حساسية بالنسبة للصومال بسبب اقتراب الإمارات وإسرائيل من أرض الصومال، في حين أعربت السعودية ومصر عن دعمهما لوحدة الأراضي الصومالية وإدانتهما الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال كدولة مستقلّة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

أسئلة مفتوحة على مستقبل الخليج.. إعادة توازنات المنطقة

السؤال المركزي: هل تنجح السعودية والإمارات في إدارة التباينات المتصاعدة، أم إن المنطقة، وخصوصاً منطقة الخليج، تقف على أعتاب مرحلة جديدة من التوتر الإقليمي؟

يبدو أن العلاقة لم تعد كما كانت، لكنها أيضاً لم تصل إلى نقطة اللاعودة، وبين الشراكة والمنافسة، لعل مستقبل الخليج سيتحدد بقدرة الرياض وأبوظبي على ضبط خلافاتهما ضمن معادلة دقيقة، تحمي المصالح المشتركة وتمنع انزلاق المنطقة إلى صراعات جديدة.

مدير مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي «جوناثان بانيكوف» في مقال تحليلي نشرته مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، قال إن الخلاف يُعد تنافساً استراتيجياً شاملاً، لا صراعاً ظرفياً أو أيديولوجياً. ورأى بانيكوف أن جذور الخلاف تعود إلى التحول البنيوي الذي أحدثته رؤية 2030 السعودية، والتي تمثّل، بحسب تعبيره، «جوهر الصراع» مع الإمارات.

هذه الرؤية، التي يقودها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، لا تكتفي بإعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، بل تسعى عملياً إلى تحدي الهيمنة الإماراتية في مجالات التمويل، والسياحة، والتجارة، والخدمات اللوجستية، وهي القطاعات التي شكّلت لعقود مصدر القوة الرئيسية لأبوظبي. ويذكّر بانيكوف بأن الإمارات نفسها خاضت تجربة مشابهة عندما تجاوزت البحرين في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لتتحول إلى المركز التجاري الأبرز في الخليج، ما يجعل الصدام الحالي، من وجهة نظره، صدام نماذج تنموية متنافسة أكثر منه صراع تحالفات سياسية.

وقد بدأت الأجندة المشتركة بين السعودية والإمارات بالتفكك تدريجياً، مع فشل حصار قطر في تحقيق أهدافه، وانتهاء الأزمة الخليجية دون تغيير جوهري في سياسات الدوحة، إضافةً إلى إخفاق سياسة الضغط الأقصى في كبح النفوذ الإيراني.

بحلول عام 2021، بدأت السعودية إعادة تموضع إقليمي واسعة، شملت تحسين العلاقات مع قطر وتركيا، ثم التوصل إلى مصالحة رسمية مع إيران عام 2023، ويُعزى هذا التحول إلى إدراك القيادة السعودية أن السياسة الخارجية التصادمية لا تخدم الهدف المركزي لرؤية 2030، والمتمثل في جذب استثمارات أجنبية ضخمة تتطلب بيئة إقليمية مستقرة. في هذا السياق، فضّلت الرياض احتواء الخصوم السابقين بدلاً من الدخول في صراعات مفتوحة، وهو خيار استراتيجي يختلف جذرياً عن النهج الإماراتي الذي يبدو أكثر ثباتاً في سياساته الخارجية.

الاقتصاد ساحة مواجهة

احتمال تحول التنافس إلى مواجهة عسكرية مباشرة يبقى ضعيفاً، لكن البلدين يخوضان بالفعل حرباً اقتصادية داخلية، ومعارك نفوذ بالوكالة في الخارج. نحن أمام سباق على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، ولعبةٍ اقتصادية يحاول فيه كل طرف إعادة تعريف موقعه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، مستنداً إلى رؤى تنموية طموحة، وأدوات نفوذ مختلفة.

فالسعودية تستخدم أدوات متعددة لتعزيز موقعها، من فرض قيود غير جمركية، إلى اشتراط نقل مقرات الشركات الإقليمية إلى داخل المملكة للحصول على العقود الحكومية. في المقابل، تحتفظ الإمارات بتفوقها في قطاعات الخدمات، واللوجستيات، والتمويل، مستفيدةً من حجمها الأصغر ومرونتها الاجتماعية، وهو ما يجعل التنافس الاقتصادي مرشحاً للتصاعد خلال السنوات المقبلة. ووفق بيانات «بقش» فإن السعودية والإمارات ترتبطان بعلاقات تجارية بقيمة 30 مليار دولار، مع تبادل مستمر للسلع والمسؤولين التنفيذيين بين البلدين.

وبينما تسعى السعودية، ضمن رؤية 2030، إلى إعادة تشكيل اقتصادها والتحول إلى مركز عالمي للاستثمار وسلاسل الإمداد، تواصل الإمارات ترسيخ نموذجها القائم على الخدمات اللوجستية والموانئ والمناطق الحرة، ويَظهر هذا التنافس في استقطاب الشركات متعددة الجنسيات، وتنظيم الفعاليات العالمية.

بمعنى آخر، الإمارات تمتلك شبكة واسعة من الموانئ العالمية عبر شركاتها الكبرى، بينما تسعى السعودية إلى تطوير موانئها على البحر الأحمر والخليج العربي، وتحويلها إلى عقد رئيسية في سلاسل الإمداد العالمية، وهذا التوسع السعودي يُقرأ في أبوظبي بوصفه دخولاً مباشراً إلى مجال من المفترض أن الإمارات تتفوق فيه تقليدياً.

ويُعد قرار السعودية بشأن ربط التعاقدات الحكومية ونقل مقار الشركات الإقليمية إلى المملكة من أبرز ملفات الخلاف، فهذا التوجه حمل رسالة بأن الرياض لم تعد تكتفي بدور السوق الكبرى، بل تسعى إلى أن تكون مركز القرار الاقتصادي والاستثماري في المنطقة. وبالرغم من أن القرار اتخذ طابعاً سيادياً، إلا أنه فُهم في أبوظبي على أنه إعادة رسم لقواعد المنافسة، وتهديد غير مباشر لجاذبية الإمارات كمركز أعمال تقليدي.

وبالنسبة لملف الطاقة، فقد برزت في إطار تحالف «أوبك+» عدة اختلافات خلال السنوات الأخيرة حول حصص الإنتاج، وخطط التوسع في الطاقة الإنتاجية. الإمارات، التي استثمرت بكثافة في رفع قدراتها الإنتاجية، سعت إلى هامش أكبر من المرونة، بما يتناسب مع استثماراتها، في حين تمسكت السعودية بنهج أكثر تحفظاً، يوازن بين استقرار السوق وحماية الأسعار. ورغم احتواء هذه الخلافات ضمن الإطار المؤسسي لـ«أوبك+»، إلا أنها كشفت عن تباين في الأولويات الاقتصادية، وعن استعداد كل طرف للدفاع عن مصالحه حتى داخل المنظومات المشتركة.

وفي سياق الصراع الاقتصادي، انسحبت بعض الشركات الإماراتية من معرض الدفاع العالمي في العاصمة السعودية الرياض (في فبراير الجاري)، في أحدث مؤشر على تزايد الخلافات بين الدولتين وتأثير ذلك على المصالح التجارية. وأوحى هذا الانسحاب -غير المسبوق- من حدث دفاعي سنوي رئيسي بأنّ الخلاف بين البلدين المنتجين للنفط ربما يمتد إلى العلاقات التجارية والاستثمارية العديدة التي تربطهما.

ورغم أن إبرام الصفقات بين البلدين لم يتأثر إلى حد كبير في الوقت الراهن، فإن التوترات بدأت تتسرب إلى مجتمع الأعمال الذي كان يستعد بهدوء للاضطرابات المحتملة حتى مع استمرار الأنشطة التجارية اليومية. فمع استمرار الخلاف خليجي، تتزايد المخاوف داخل مجتمع الأعمال من تكرار شيء مشابه للمقاطعة التجارية لقطر.

وخلال الحصار المفروض على قطر، الذي انتهى عام 2021، فرضَ عدد من الصناديق المرتبطة بالسعودية قيوداً تمنع ضخ رؤوس الأموال هناك، وهي ظروف يخشى المستثمرون من تكرارها إذا اتسعت رقعة الخلاف الحالي. وفي ذلك الوقت، كان على البنوك الاختيار بين الوقوف إلى جانب الإمارات والسعودية أو قطر. لكن هذه المرة تبدو المخاطر جسيمة نظراً للترابط الوثيق بين الاقتصادين السعودي والإماراتي.

الخلاف الاقتصادي بين السعودية والإمارات هو نتاج طبيعي للتحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة، وصعود طموحات متنافسة داخل فضاء جغرافي واحد. إنه نزاع يقوم على إعادة توزيع الأدوار والنفوذ، وإذا خرج عن السيطرة فقد يفتح الباب أمام تصدعات أوسع ظل الطرفان يتجنّبانها على مدى السنوات الماضية.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

ملخص لأبرز ملامح الخلاف والتنافس بين السعودية والإمارات - رصد «بقش»

المحور	السعودية	الإمارات	دلالة التباين
المرجعية الأساسية	رؤية 2030.	نموذج الاقتصاد الخدمي واللوجستي.	
النموذج الاقتصادي	اقتصاد إنتاجي، صناعي، واستثماري.	اقتصاد خدمات، تمويل، موانئ،	الانتقال من التكامل إلى المنافسة.
الهدف الإقليمي	التحول إلى مركز القرار الاقتصادي والاستثماري.	الحفاظ على منصة الأعمال	إعادة توزيع الأدوار في الخليج.
جذب الشركات العالمية	اشتراط نقل المقرات الإقليمية إلى المملكة.	مرونة تشريعية وبيئة أعمال	سباق مباشر على الشركات متعددة الجنسيات.
السياسة التجارية	قيود غير جمركية وحماية السوق.	انفتاح تجاري وشبكة علاقات عالمية.	اختلاف أدوات التأثير الاقتصادي.
الموانئ واللوجستيات	تطوير موانئ البحر الأحمر والخليج.	شبكة موانئ عالمية.	احتكاك مباشر في قطاع حيوي.
قطاع الطاقة (أوبك+)	نهج حذر لحماية الأسعار.	مساعٍ أكبر لزيادة الإنتاج.	تضارب أولويات داخل الإطار نفسه.
السياسة الخارجية	تبنٍّ معلَن للتهدئة الإقليمية واحتواء الخصوم.	نهج أكثر ثباتاً وتصادمية.	اختلاف في إدارة البيئة الإقليمية.
العلاقات التجارية الثنائية	30 مليار دولار حجم التبادل.	30 مليار دولار حجم التبادل.	النتيجة: ترابط اقتصادي يصعّب القطيعة الكاملة.
مؤشرات على التصعيد	ضغوط تنظيمية واقتصادية.	انسحاب شركات إماراتية من فعاليات سعودية.	تسرب الخلاف إلى مجتمع الأعمال.
مخاوف مستقبلية	زعزعة بيئة الاستثمار.	فقدان التفوق التقليدي.	تكرار سيناريو مقاطعة قطر 2017.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

طوفان الذهب مطلع 2026.. حينما فقد العالم إيمانه بالدولار

لم يكن شهر يناير 2026 مجرد صفحة أخرى في التقويم الاقتصادي العالمي، بل كان الفصل الأكثر دموية وإثارة في تاريخ أسواق المال الحديثة، حيث وقف العالم مشدوهاً أمام شاشات التداول وهي تصبغ باللون الأخضر الصارخ للمعدن الأصفر، معلنة انهيار المسلمات التقليدية. لقد بدأ العام بما وصفته «فاينانشال تايمز» بـ "انتفاضة الأصول الصلبة"، حيث لم يكتفِ الذهب بكسر حاجز المقاومة النفسية عند 3000 أو 4000 دولار، بل اخترق الغلاف الجوي للاسواق المالية متجاوزاً 5000 دولار للأونصة في تسارع جنوني، ليحفر في ذاكرة التاريخ الاقتصادي رقم "5600 دولار" كذروة شاهقة غير مسبوقة، جاعلاً من كل التوقعات السابقة للمحللين محض نكتة قديمة.

إن هذا الانفجار السعري لم يأتِ من فراغ، ولم يكن وليد لحظة عابرة من المضاربات، بل كان نتاج تراكمات جيوسياسية واقتصادية انفجرت دفعة واحدة في وجه النظام المالي العالمي. فمع دخول قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيز التنفيذ بفرض رسوم جمركية شاملة تجاوزت 60% على الواردات الصينية و20% على بقية دول العالم، تحول الاقتصاد العالمي إلى ساحة حرب مفتوحة، لكن الذهب لم يتصرف هذه المرة كسلعة تتحرك وفق العرض والطلب، بل تصرف كعملة الاحتياط الوحيدة الموثوقة. تشير بيانات «مجلس الذهب العالمي» الصادرة مطلع فبراير إلى أن البنوك المركزية اشترت في الأسابيع الثلاثة الأولى من يناير ما يعادل مشترياتها في عام 2024 كاملاً، في حالة من الذعر الجماعي للتخلص من السندات الدولارية.

لقد تجاوز المشهد فكرة "التحوط ضد التضخم"، فنحن نشهد ما يمكن تسميته بـ "إعادة تقييم وجودية" للنقود الورقية. لقد تآكلت الثقة في الدولار الأمريكي بشكل متسارع ليس فقط بسبب السياسات الحمائية، بل بسبب الديون الأمريكية التي تجاوزت 40 تريليون دولار، مما جعل المستثمرين والحكومات على حد سواء يدركون أن الولايات المتحدة قد لا تملك خياراً سوى تسييل ديونها عبر تضخم مفرط. وهنا برز الذهب ليس كخيار استثماري، بل كقارب النجاة الوحيد في طوفان من العملات الورقية التي بدأت تفقد قيمتها الشرائية بوتيرة مرعبة، حيث سجل مؤشر الدولار تذبذباً عنيفاً دفع برؤوس الأموال للهرب نحو الملموس والحقيقي.

بلغت الهستيريا ذروتها في يوم 24 يناير، أو ما أطلقت عليه «بلومبيرغ» اسم "الجمعة الذهبية"، حينما قفزت الأونصة من 5100 دولار لتلامس سقف 5600 دولار في جلسة تداول واحدة، مدفوعة بانهيار مفاجئ في سوق السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات. في تلك اللحظة، توقفت القواعد الاقتصادية عن العمل؛ لم يعد السعر يعكس قيمة الذهب بقدر ما يعكس حجم الخوف من المستقبل. التقارير الواردة من «وول ستريت جورنال» أكدت أن صناديق التحوط الكبرى قامت بتسييل محافظها من الأسهم والتكنولوجيا وضخها بالكامل في عقود الذهب الآجلة والفورية، في حركة قطيعية نادرة الحدوث بهذا الحجم.

ومع ذلك، وكما يعلمنا التاريخ الاقتصادي دائماً، فإن الصعود العمودي يعقبه هبوط مدوٍ. فبعد ملامسة القمة عند 5600 دولار، شهدت الأيام الأخيرة من يناير وبداية فبراير حركة تصحيحية عنيفة جداً، أعادت الأسعار إلى مستويات أقل، ولكن بعد أن خلفت دماراً واسعاً في مراكز المضاربين الصغار وأعادت تشكيل ميزانيات الدول. هذا التقرير يغوص في عمق هذا الحدث التاريخي، محللاً الأسباب الجذرية، ونظرية المؤامرة التي تلوح في الأفق حول شطب الديون، والآثار المدمرة التي تركها هذا الشهر المجنون على الاقتصاد العالمي.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

حرب الرسوم الجمركية وشرارة الانهيار النقدي

بدأ السيناريو الكارثي مع تطبيق الإدارة الأمريكية لحزمة الرسوم الجمركية العقابية في الأول من يناير 2026، والتي وصفتها «رويترز» بأنها "الأقسى منذ حقبة الكساد الكبير". لم تكن هذه الرسوم مجرد أداة ضغط تجاري، بل كانت بمثابة إعلان حرب اقتصادية شاملة أدت إلى تعطل سلاسل الإمداد بشكل فوري. ارتفعت تكاليف الشحن والتأمين بنسبة 300% في الأسبوع الأول من يناير، مما خلق موجة تضخمية فورية توقعتها الأسواق ولكنها لم تتوقع حدتها، حيث قفزت أرقام التضخم المتوقعة في الولايات المتحدة إلى أرقام مزدوجة في غضون أيام.

هذا المشهد أدى إلى هروب جماعي من الأصول الخطرة. وبدلاً من أن يتجه المستثمرون إلى الدولار كملاذ تقليدي، حدث العكس تماماً؛ فقد اعتبرت الأسواق أن الدولار هو "أصل المشكلة" وليس الحل، نظراً لأن السياسات الأمريكية هي المتسبب الرئيسي في الفوضى. تقرير صادر عن «بنك أوف أمريكا» أشار إلى أن التدفقات الخارجة من صناديق النقد الدولارية بلغت 150 مليار دولار في الأسبوع الثاني من يناير، توجهت 70% منها مباشرة إلى صناديق الذهب المتداولة، مما خلق ضغط شراء هائل لا يمكن تلبيته من المعروض الفعلي للمعدن.

تفاقم الوضع مع ردود الفعل الدولية؛ حيث أعلنت تكتلات اقتصادية كبرى في آسيا وأوروبا عن نيتها تسوية معاملاتها التجارية خارج منظومة الدولار لتجنب العقوبات والرسوم، واستبدال الاحتياطيات الدولارية بالذهب بشكل معلن. صرح محافظ البنك المركزي الصيني في بيان مقتضب نقلته «شينخوا» قائلاً: «في عالم تسوده الفوضى التجارية المصطنعة، الذهب هو العملة الوحيدة التي لا تحمل مخاطر الطرف الآخر». هذا التصريح كان بمثابة صب الزيت على النار، دافعاً السعر لاختراق حاجز الـ 4500 دولار في منتصف الشهر.

لم يعد الأمر يتعلق بالعرض والطلب الصناعي أو الاستهلاكي؛ فقد توقفت مصانع المجوهرات في الهند والصين عن الشراء تماماً بسبب الأسعار الفلكية، ومع ذلك استمر السعر في الصعود. هذا الانفصال التام بين السوق المادي والسوق المالي أكد أن المحرك الرئيسي هو "انعدام الثقة". لقد تحول الذهب إلى مرآة تعكس فشل النظام المالي القائم، وأصبح كل تصريح عدائي من البيت الأبيض يضيف مئات الدولارات إلى سعر الأونصة، حتى وصلنا إلى مرحلة أصبح فيها السعر يقفز بـ 200 دولار في الجلسة الواحدة.

نظرية التلاعب الدولي ومخطط شطب الديون الأمريكية

في خضم هذا الصعود التاريخي، برزت إلى السطح تحليلات خطيرة ونظريات مدعومة ببيانات مريبة تشير إلى أن ما حدث لم يكن عفوياً بالكامل. تشير إحدى النظريات التي طرحها خبير الاقتصاد الكلي في «معهد ميسيس» إلى وجود «تواطؤ ضمني» أو استغلال متعمد من قبل الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة لهذه الفقاعة. الفكرة تتلخص في السماح للدولار بالانهيار مؤقتاً وللذهب بالانفجار سعرياً لخلق تضخم هائل يقلل من القيمة الحقيقية للدين العام الأمريكي. فعندما يرتفع التضخم، يتم سداد الديون القديمة بدولارات «أرخص»، وهو ما يعرف بـ «القمع المالي».

ما يعزز هذه الفرضية هو حركة البيع المكشوف الهائلة التي رصدتها منصات التداول في «شيكاغو ميركنتايل إكستشينج» عند قمة 5600 دولار. تشير البيانات إلى أن مؤسسات مالية كبرى مقربة من صناع القرار في واشنطن بدأت بفتح مراكز بيع ضخمة جداً في اللحظة التي كان فيها صغار المستثمرين والبنوك المركزية الأجنبية يشترون بأغلى الأثمان.

هذا السلوك يوحي بمعرفة مسبقة بأن «الصنبور» سيغلق، وأن هناك تدخلاً قادماً لكسر السعر بعد أن حقق الغرض منه وهو «إعادة تقييم الأصول» لامتصاص السيولة الفائضة.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الانهيار الذي تلا الارتفاع (والذي سنفصله لاحقاً) كان هندسة مالية دقيقة لسحب الثروات من الدول «العدوة» التي اشترت الذهب في القمة، وفي نفس الوقت، استفادت الولايات المتحدة من تقليص قيمة ديونها فعلياً خلال فترة التضخم الجنوني في يناير. لقد تم «حرق» تريليونات الدولارات من الثروات الورقية العالمية في محرقة الذهب، مما أدى نظرياً إلى «تصفير» جزء كبير من الالتزامات الدولية عبر آلية التضخم المستورد وانهيار العملات المقابلة للدولار.

نقلت صحيفة «لوموند» الفرنسية عن مصادر مصرفية أوروبية قولها: «ما حدث كان فخاً كلاسيكياً.. تم دفع العالم للذعر ليرفعوا سعر الذهب، ثم قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الماليون ببيع الذهب عند القمة لسداد التزاماتهم، وتركوا العالم يحمل أكياساً من الذهب الذي فقد 30% من قيمته في أيام». إذا صحت هذه النظرية، فإننا أمام أكبر عملية نقل للثروة في التاريخ الحديث، حيث تم استخدام الذهب كأداة لتمويل العجز الأمريكي ومحو الديون عبر سحب السيولة العالمية ثم تبخيرها في حركة تصحيحية مفتعلة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

سيكولوجية الجماهير والذعر الاستهلاكي

بعيداً عن أروقة البنوك المركزية والمؤامرات الدولية، كان الشارع هو الوقود الحقيقي لهذا الانفجار. رصدت تقارير «سي إن بي سي» طوابير طويلة أمام متاجر السبائك في لندن، دبي، ونيويورك. لقد تملك الأفراد شعور عارم بأن العملات الورقية ستصبح بلا قيمة بحلول فبراير. انتشرت على منصات التواصل الاجتماعي وسوم مثل #نهاية_الدولار و #الذهب_هو_الحل، مما دفع ملايين الأفراد لسحب مدخراتهم البنكية وتحويلها إلى ذهب بأي سعر، حتى وإن كان السعر مبالغاً فيه بـ 50% عن القيمة العادلة.

هذه الظاهرة، المعروفة بـ FOMO أو الخوف من تفويت الفرصة، تضخمت بسبب تقارير إعلامية غير مسؤولة تنبأت بوصول الذهب إلى 10,000 دولار. دخل إلى السوق مضاربون لا يملكون أي خبرة سابقة، وقاموا بشراء عقود الفروقات CFDs برافعة مالية عالية جداً عند مستويات 5200 و5400 دولار. البيانات من منصات التداول للأفراد أظهرت أن 80% من مراكز الشراء الجديدة فُتحت في الأسبوع الأخير من يناير، أي في قمة الفقاعة تماماً.

لقد تحول الذهب في تلك الأيام من «مخزن للقيمة» إلى «تذكرة يانصيب». حتى أن بعض الشركات العقارية بدأت تقبل الذهب كوسيلة دفع مباشرة بدلاً من التحويلات البنكية، في سابقة لم تحدث منذ قرون. هذا التحول السلوكي العنيف أدى إلى تجفيف السيولة في الأسواق الأخرى، حيث انهارت أسعار العقارات والسيارات الفاخرة لأن الجميع أراد "الكاش" لشراء الذهب. لقد كانت حالة من الهستيريا الجماعية التي عطلت المنطق الاقتصادي السليم.

وعندما بدأ السعر في التراجع، كانت الكارثة على مستوى الأفراد مدمرة. الملايين الذين اشتروا عند القمة وجدوا أنفسهم محاصرين بخسائر فادحة. تشير تقديرات أولية من جمعيات حماية المستهلك الدولية إلى أن خسائر الأفراد في الأسبوع الأول من فبراير تجاوزت 400 مليار دولار عالمياً، وهي ثروات انتقلت من جيوب الطبقة الوسطى إلى جيوب الحيتان والمؤسسات التي باعت عند القمة، مما ينذر بركود استهلاكي حاد في الأشهر القادمة.

الانفجار الكبير وما بعد الـ 5600 دولار «الانهيار»

بعد أن لامس الذهب سقف 5600 دولار في لحظة تاريخية يوم 24 يناير، حدث ما كان يخشاه العقلاء. بدأت عمليات جني أرباح عنيفة ومنسقة، تزامنت مع تدخل مفاجئ من بنك التسويات الدولية BIS ورفع هوامش الضمان من قبل البورصات العالمية لتهدئة السوق. هذا الإجراء أجبر آلاف المضاربين على بيع ممتلكاتهم لتغطية مراكزهم، مما أطلق شرارة انهيار متسلسل.

في غضون 72 ساعة فقط، فقد الذهب أكثر من 1500 دولار من قيمته، عائداً إلى مستويات ما دون 4000 دولار. وصفت «ذا إيكونوميست» هذا الهبوط بـ "سكين يناير الساقطة". لم يكن الهبوط تدريجياً، بل كان سقوطاً حراً تسبب في إفلاس شركات وساطة صغيرة عجزت عن تغطية مراكز عملائها. التقرير يشير إلى أن السيولة اختفت فجأة من جهة الشراء، مما جعل السعر يهوي في فجوات سعرية مرعبة على الرسوم البيانية.

الآثار الاقتصادية لهذا التذبذب الحاد كانت وخيمة. الشركات التي حاولت التحوط بشراء الذهب عند مستويات عالية وجدت ميزانياتها تتآكل. قطاع التعدين، الذي كان ينبغي أن يكون المستفيد الأكبر، تضرر بسبب تقلبات تكاليف الإنتاج والتحوطات الخاطئة. الأهم من ذلك، هو الضربة القاصمة التي تلقتها "مصداقية السوق". المستثمرون الآن يقفون في حيرة؛ هل الذهب ملاذ آمن أم أداة للمقامرة؟

ومع ذلك، يرى المحللون في «جولدمان ساكس» أن الاستقرار الجديد للذهب فوق 3800-3500 دولار يؤسس لقاع جديد أعلى بكثير من السابق. الانهيار من 5600 دولار لا يعني عودة الأمور لما كانت عليه، بل يعني أن العالم قد قبل بسعر جديد للذهب كمعيار، وأن الدولار قد فقد جزءاً دائماً من قوته لا يمكن استعادته. لقد انتهت "حفلة يناير"، لكن العالم استيقظ على واقع مالي جديد أكثر قسوة واقل استقراراً.

خلاصة القول، إن ما شهده العالم في يناير 2026 لم يكن مجرد ارتفاع في سعر سلعة، بل كان جرس إنذار مدوٍ يعلن نهاية حقبة الاستقرار النقدي الزائف. وصول الذهب إلى 5600 دولار ثم انهياره السريع كشف عن هشاشة النظام المالي العالمي المعتمد كلياً على الثقة في الدولار، وهي ثقة باتت مهتزة أكثر من أي وقت مضى. لقد أثبتت الأحداث أن الذهب يظل "الملك" الذي يلجأ إليه الجميع عند الفزع، لكنه أيضاً الساحة التي تُحسم فيها الحروب الاقتصادية الكبرى بين الدول، ويدفع ثمنها صغار المستثمرين.

إن النظرية التي تتحدث عن استغلال هذا الارتفاع لمحو الديون الأمريكية تظل فرضية قوية تدعمها الأرقام وتحركات كبار اللاعبين، وهي تذكير قاسٍ بأن الأسواق المالية ليست مكاناً للعدالة، بل لتوزيع الثروة وفق قواعد يضعها الأقوياء. الانهيار السعري الذي تلى القمة التاريخية قد يكون امتص بعض التضخم، لكنه ترك جروحاً عميقة في محافظ المستثمرين ونفوسهم، ودرسًا لن يُنسى: في أوقات التحولات التاريخية، الارتفاعات الجنونية غالباً ما تكون مقدمة لعمليات تصحيح مؤلمة ومبرمجة.

نحن الآن أمام واقع جديد؛ الذهب استقر عند مستويات مرتفعة تاريخياً مقارنة بالماضي، والتوترات التجارية لا تزال قائمة، والثقة في العملات الورقية تضررت بشكل لا رجعة فيه. ما حدث في يناير 2026 سيظل يُدرس في كتب الاقتصاد لسنوات قادمة كنموذج لـ «الفقاعة العقلانية» التي صنعتها السياسات المتهورة والمخاوف الوجودية، وكيف يمكن للمعدن الأصفر أن يتحول في لحظة واحدة من ملاذ آمن إلى سلاح دمار شامل للمحافظ المالية.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

براميل البارود.. أمريكا تعيد رسم خارطة الطاقة العالمية

شهد شهر يناير 2026 تحولاً جذرياً في عقيدة «أمن الطاقة» العالمية، حيث لم تعد الأسواق تتحرك وفق آليات العرض والطلب التقليدية أو قرارات منظمة «أوبك بلس»، بل أصبحت رهينة التحركات العسكرية المباشرة للقوة العظمى. لقد بدأ العام بما وصفته وكالة «بلومبيرغ» بـ "عسكرة البرميل"، حيث تحولت أسعار النفط إلى مؤشر حيوي يقيس نبض العمليات العسكرية الأمريكية أكثر مما يقيس المخزونات التجارية. لقد عاش العالم شهراً حبس فيه أنفاسه، حيث تداخلت أصوات محركات الطائرات الحربية مع صراخ المتداولين في بورصات الطاقة، مسجلة تقلبات سعرية حادة وغير منطقية في آن واحد.

الحدث الأبرز الذي زلزل أركان السوق كان العملية العسكرية الخاطفة وغير المسبوقة التي نفذتها القوات الخاصة الأمريكية في فنزويلا، والتي أدت إلى الإطاحة بالنظام القائم واختطاف الرئيس الفنزويلي وزوجته ونقلهم قسراً إلى الأراضي الأمريكية. هذه الخطوة، التي برر البيت الأبيض بأنها «استعادة للأصول المنهوبة وضمان لتدفق الطاقة»، وضعت الولايات المتحدة فعلياً يدها على أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم. وبحسب تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن الهدف الأمريكي لم يكن سياسياً فحسب، بل كان اقتصادياً بحتاً يهدف لكسر شوكة الأسعار العالمية وإغراق السوق بالنفط الثقيل الفنزويلي لخفض تكلفة الوقود محلياً قبل الانتخابات النصفية.

وبينما كانت الأنظار تتجه صوب أمريكا الجنوبية، كانت الجبهة الأخرى في الشرق الأوسط تشتعل بصمت مريب. فالتوترات بين واشنطن وطهران لم تهدأ، بل تصاعدت حدتها مع استمرار التحشيد العسكري الأمريكي الأضخم منذ عقدين في مياه الخليج وبحر العرب. التقارير الاستخباراتية التي سربتها «نيويورك تايمز» أشارت إلى أن طهران اعتبرت ما حدث في كاراكاس "بروفة" لما قد يحدث لها، مما دفعها لرفع حالة التأهب القصوى والتهديد الصريح بإغلاق مضيق هرمز، الشريان الذي يمر عبره خمس استهلاك العالم من النفط، مما خلق حالة من "الانفصام السعري" بين خامات الغرب وخامات الشرق.

انعكس هذا المشهد المعقد على الشاشات، حيث شهدنا تباعداً تاريخياً بين سعر خام غرب تكساس الوسيط وسعر خام برنت. ففي حين تعرض الخام الأمريكي لضغوط بيعية بسبب التوقعات بفيضان المعروض القادم من فنزويلا، ظل خام برنت محلقاً عند مستويات مرتفعة تتجاوز 90 دولاراً للبرميل بسبب "علاوة المخاطر الجيوسياسية" القادمة من الشرق الأوسط. تشير بيانات «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» إلى أن التقلب الضمني في عقود الخيارات النفطية بلغ أعلى مستوياته منذ حرب الخليج، مما يؤكد أن السوق لم يعد يثق في استقرار الإمدادات بقدر ما يخشى انقطاعها المفاجئ.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

سقوط كاراكاس.. اليد الأمريكية تقبض على الصنبور الفنزويلي

شكلت عملية «الفجر الكاريبي» - كما أسمتها البنتاغون - صدمة لكل المراقبين. ففي ليلة وضحاها، تمكنت قوات النخبة الأمريكية من اختراق التحصينات في قصر ميرافلورس واختطاف الرئيس الفنزويلي وزوجته، ليظهرا بعد ساعات مكبلين في قاعدة عسكرية بفلوريدا. لم تنتظر الأسواق طويلاً لفهم الرسالة؛ فقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فوراً رفع العقوبات عن قطاع النفط الفنزويلي، ولكن بشرط واحد: أن تدير الشركات الأمريكية الكبرى مثل «شيفرون» و«إكسون موبيل» حقول الإنتاج والتصدير بشكل مباشر. ونقلت وكالة «رويترز» عن مصادر في الصناعة قولها إن المهندسين الأمريكيين كانوا جاهزين على الحدود ودخلوا الحقول بعد ساعات من نجاح العملية العسكرية.

كان الأثر المباشر لهذا التحرك هو تغيير جذري في معادلة المعروض. صرح وزير الطاقة الأمريكي الجديد بأن الهدف هو رفع إنتاج فنزويلا من 800 ألف برميل إلى 2.5 مليون برميل يومياً في غضون أشهر قليلة. هذا التصريح كان كفيلاً بإحداث هبوط حاد في العقود الآجلة للنفط الأمريكي، حيث راهن المضاربون على أن الولايات المتحدة ستقوم بـ "إغراق السوق" لخفض التضخم لديها. وبحسب تقرير لـ «ستاندرد آند بورز جلوبال»، فإن السيطرة الأمريكية على نفط فنزويلا تعني تحييد عضو مؤسس في أوبك، وسحب ورقة ضغط قوية من يد التحالف الروسي-الصيني في أمريكا اللاتينية.

لكن، ورغم التفاؤل الأمريكي، واجهت هذه الخطوة تحديات لوجستية وتقنية هائلة. البنية التحتية المتهالكة لقطاع النفط الفنزويلي تحتاج إلى مليارات الدولارات ووقت طويل للإصلاح. وقد حذر تقرير صادر عن «وكالة الطاقة الدولية» من أن السوق قد يبالغ في تقدير السرعة التي يمكن للنفط الفنزويلي أن يتدفق بها للأسواق. وأشار التقرير إلى أن "السرقة الجيوسياسية" للموارد قد تؤدي لنتائج عكسية إذا قررت القوى العاملة الفنزويلية القيام بإضرابات شاملة أو أعمال تخريبية، وهو ما بدأت بوادره تظهر في أواخر يناير، مما حد من الهبوط السريع للأسعار وأبقاها في حالة تذبذب.

الشرق الأوسط.. رقصة الموت حول مضيق هرمز

على الجانب الآخر من العالم، كان الوضع أكثر خطورة. التحشيد العسكري الأمريكي لم يتوقف، حيث أرسلت واشنطن حاملتي طائرات إضافيتين ومجموعات هجومية إلى بحر العرب والخليج، بذريعة «حماية الملاحة» ولكن في جوهرها كانت رسالة ردع لإيران لمنعها من التدخل في سيناريو فنزويلا أو استغلال الفوضى. نقلت قناة «الجزيرة» عن مصادر عسكرية إيرانية أن الحرس الثوري بدأ مناورات بحرية ضخمة بالقرب من مضيق هرمز، مهدداً بأن «أي اعتداء على السيادة الإيرانية سيجعل سعر النفط 300 دولار».

هذا التوتر خلق ما يسمى بـ «علاوة الحرب» في سعر برميل النفط. فبينما كان خام غرب تكساس ينخفض، كان خام برنت (المعيار العالمي) يرتفع، مدفوعاً بمخاوف المشترين في آسيا وأوروبا من انقطاع إمدادات الخليج. البيانات الصادرة عن «بلاتس» أظهرت أن تكاليف التأمين على ناقلات النفط المتجهة للخليج ارتفعت بنسبة 400% خلال يناير، مما أضاف حوالي 3 إلى 5 دولارات إضافية على تكلفة كل برميل. وأصبحت السوق حساسة لأي خبر؛ طائرة مسيرة مجهولة أو تصريح ناري من طهران كان كافياً لقفز الأسعار بـ 5% في جلسة واحدة.

الوضع في الشرق الأوسط وضع دول الخليج، وتحديداً السعودية والإمارات، في موقف حرج. فمن جهة، هم حلفاء استراتيجيون للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، هم المتضررون الأكبر من أي إغلاق للمضيق أو استهداف للمنشآت. ذكرت صحيفة «فاينانشال تايمز» أن هناك حراكاً دبلوماسياً مكثفاً خلف الكواليس قادته الرياض لفصل مسار أزمة فنزويلا عن أمن الخليج، محاولة طمأنة الأسواق بأن «أوبك» لا تزال تملك القدرة على ضبط الإيقاع. إلا أن استمرار توافد البوارج الأمريكية جعل لغة البارود أعلى من لغة الدبلوماسية، مبقياً سوق النفط العالمي على فوهة بركان قد ينفجر في أي لحظة.

ختاماً، يمكن القول إن شهر يناير 2026 أسس لمرحلة جديدة من «الامبريالية النفطية»، حيث لم تعد الولايات المتحدة تكتفي بكونها أكبر منتج للنفط، بل سعت لتكون «المالك القسري» لاحتياطيات الآخرين. إن السيطرة على فنزويلا واختطاف رئيسها قد يوفر حلاً مؤقتاً لأسعار البنزين في المحطات الأمريكية، لكنه زرع لغماً كبيراً في هيكلية السوق العالمية. لقد أثبتت هذه الأحداث أن أمن الطاقة لم يعد مسألة عقود تجارية، بل أصبح رهناً بمن يملك القوة العسكرية لفرض إرادته على الحقول والمضايق.

ومع ذلك، تظل المخاطر كامنة في التفاصيل. فالنجاح التكتيكي في كاراكاس لا يضمن الاستقرار الاستراتيجي في الخليج. السوق الآن في حالة ترقب حذر؛ فبينما يضغط النفط الفنزويلي «المُصادَر» لخفض الأسعار، تضغط التوترات مع إيران لرفعها. وفي ظل هذا التجاذب العنيف، يبدو أن العالم يتجه نحو فترة طويلة من عدم اليقين، حيث يمكن لخطأ عسكري واحد في مضيق هرمز أن يمحو أي مكاسب تحققت من السيطرة على حقول فنزويلا، ويدخل الاقتصاد العالمي في ركود تضخمي لا مفر منه.

(سوق النفط العالمية)

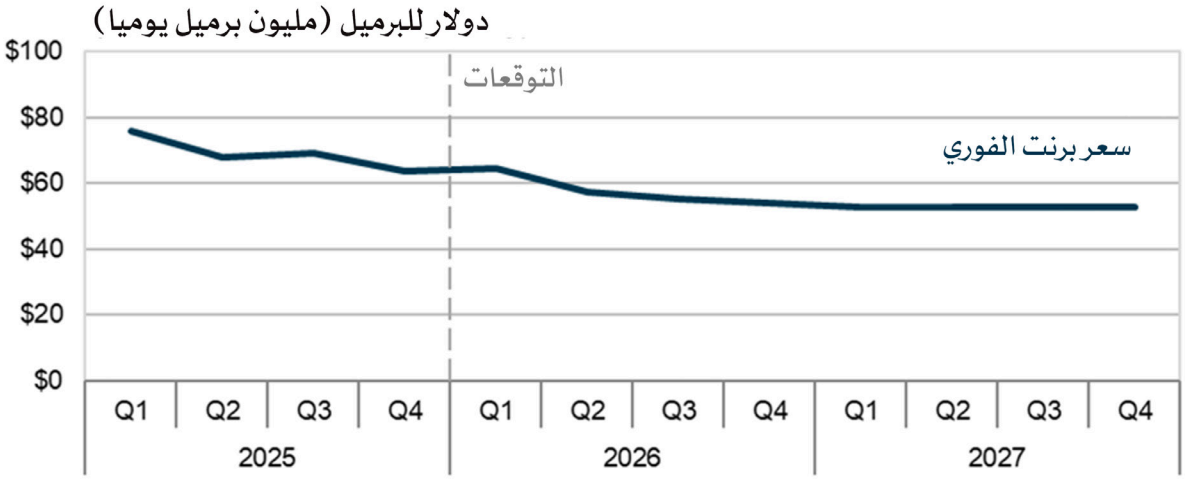

- السعر الفوري لخام برنت وتغيرات المخزون العالمي
- المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت في يناير 2026= 67$ للبرميل (ارتفاع بـ4$ عن متوسط سعر البرميل في شهر ديسمبر 2025)

التحليلات: شهد شهر يناير 2026 قفزة سعرية لافتة لبرميل برنت لامست حدود 72 دولاراً نتيجة تقاطع نادر بين عوامل طبيعية وجيوسياسية تمثلت في موجات صقيع حادة في الولايات المتحدة وهجمات بطائرات مسيرة واضطرابات فنية في كازاخستان وروسيا أدت مجتمعة إلى فقدان حوالي 3 ملايين برميل يومياً من المعروض العالمي.

التوقعات: تشير التقديرات المستقبلية إلى تحول جذري في توازن القوى داخل سوق الطاقة العالمي حيث يُتوقع أن تطغى وفرة المعروض الناتج عن نمو الإنتاج العالمي القوي على التأثيرات المؤقتة للاضطرابات الراهنة مما سيؤدي بالضرورة إلى بناء مخزونات دولية ضخمة تضغط باتجاه خفض الأسعار بشكل مستدام خلال العامين القادمين. ومن المرجح أن يهبط متوسط سعر خام برنت إلى حدود 58 دولاراً خلال عام 2026 ثم يواصل تراجعه ليصل إلى 53 دولاراً في عام 2027 مما يعكس نهاية موجة الارتفاعات الحالية وعودة الفائض الهيكلي للأسواق.